جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية

علاقة سباق التسلح بالأمن الإقليمي في الشرق الأوسط "إيران نموذجا"

اعداد الطالبة : **اشراف الأستاذ :**

مداني مسعودة **أ.د عبد الكريم باسماعيل**

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
خميس محمد	أستاذ	رئيسًا
عبد الكريم باسماعيل	أستاذ	مشرفًا
عصام بن الشيخ	أستاذ	مناقشًا

2023-2024/ 1445هـ

إهداء

إلى روح أبي التي لاطالما تمنت أن ترانا في

أعلى المراتب

إلى السند الذي لا يميل أبدا والداعم الأول أمي

إلى الغالين على قلبي زوجي وأولادي

" أنس–ميار"

الى أخي ، صديقي ورفيق دربي وطفولتي "الهادي مداني"

إلى إخوتي وأخواتي الذين قاموا بمساندتي طيلة مشواري هذا

أدامهم الله بحفظه

وإلى كل من سعدني من قريب أو بعيد لكم كل الشكر والامتنان

شكر وعرفان

الحمد الله والصلاة والسلام علي أفضل خلق الله سيدنا محمد ، فالشكر لله من

قبل ومن بعد ...

نتقدم بجزيل شكرنا وعظيم امتناننا إلى كل من ساعدنا واخذ بيدنا لإتمام

هذه الدراسة

ونخص بالشكر الأستاذ الدكتور عبد الكريم باسماعيل لقبوله الإشراف على

هذا العمل

ولما بذله معنا من جهد وتوجيه رشيد فله منا ازكي التحيات والتقدير

وعظيم الشكر والامتنان

كما يسرنا أن نتوجه بالشكر والتقدير إلى أسرة كلية العلوم السياسية لجامعة

قاصدي مرباح ورقلة

وفي الختام كل الشكر والعرفان لكل من ساعدنا في انجاز هذا العمل

الملخص:

تتناول هذه المذكرة العلاقة بين سباق التسلح والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، مع التركيز على إيران كنموذج محوري. تستعرض المذكرة المفاهيم المرتبطة بسباق التسلح والأمن الإقليمي، وتوضح طبيعة سباق التسلح في الشرق الأوسط، مسلطة الضوء على برنامج التسلح الإيراني وبرنامجه النووي. من خلال تحليل هذه الجوانب، يتم استكشاف انعكاسات التسلح الإيراني على الأمن الإقليمي، مشيرة إلى كيف تسهم سياسات إيران التسلحية في زيادة التوترات وزعزعة الاستقرار في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: سباق التسلح ، الأمن الإقليمي ، الشرق الأوسط ، إيران ، برنامج التسلح الإيراني ، البرنامج النووي الإيراني

Summary:

This memorandum addresses the relationship between the arms race and regional security in the Middle East, focusing on Iran as a central model. It reviews the concepts related to the arms race and regional security, clarifies the nature of the arms race in the Middle East, and highlights Iran's arms program and nuclear program. By analyzing these aspects, the memorandum explores the implications of Iranian armament on regional security, pointing out how Iran's armament policies contribute to increasing tensions and destabilizing the region.

Keywords: arms race, regional security, Middle East, Iran, Iranian arms program, Iranian nuclear program

مقدمة

مقدمة:

في ظل التحولات السياسية والامنية المستمرة في منطقة الشرق الأوسط، يشكل سباق التسلح تحديًا رئيسيًا للأمن الإقليمي، إذ تتنافس الدول على تعزيز قدراتها العسكرية لمواجهة تهديدات متنوعة ومتشابكة. تبرز إيران في هذا السياق كنموذج محوري، حيث تعكس سياساتها التسلحية تأثيرات عميقة على استقرار المنطقة وأمنها. تستعرض هذه المذكرة العلاقة بين سباق التسلح والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، مع التركيز على الدور الإيراني وتحليل دوافع تعزيز القدرات العسكرية الإيرانية على التوازن الاستراتيجي والأمن الإقليمي. تسعى المذكرة إلى تقديم فهم شامل للدوافع والمخاطر المرتبطة بهذا السباق وتأثيراته المحتملة على تحقيق الاستقرار الاقليمي والامن في الشرق الاوسط.

 أهمية الدراسة:

تسلط هذه الدراسة الضوء على سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط لتبرز القوى المتسابقة في هذه المنطقة وندرس أحد نماذج الدول المتنافسة وإمتلاكها للأسلحة،والتي هي الجمهورية الإسلامية الإيرانية،وفهم كيفية تأثير برامج التسلح الإيرانية على ميزان القوى الإقليمي يساعد في تحليل ردود الفعل المحتملة من الدول المجاورة وتقييم احتمالات اندلاع النزاعات المسلحة. بالإضافة إلى ذلك، تتيح هذه الدراسة وضع استراتيجيات فعّالة للحد من التسلح وتعزيز جهود الدبلوماسية لمنع تصاعد التوترات وتحقيق الاستقرار الدائم في منطقة تعاني من تقلبات وصراعات مستمرة.

❖ **مبررات اختيار الدراسة**

مبررات موضوعية:

تكمن الاسباب الموضوعية للدراسة في تقديم تحليل لعلاقة سباق التسلح بالأمن الاقليمي في الشرق الأوسط وعلى إيران بالتحديد، للبحث في المبررات ودوافع ايران لامتلاك السلاح وانعكاسات هذا التسلح على ايران نفسها وعلى الامن الاقليمي والدولي.

مبررات ذاتية:

تكمن الاسباب الذاتية لدراسة موضوع علاقة سباق التسلح بالأمن الاقليمي بالشرق الأوسط " إيران نموذجا" في الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع وذلك لان سباق التسلح يعد اهم المواضيع على الساحة السياسية واذا اخترنا تطبيق الدراسة على الشرق الاوسط فستكون ايران احد اهم الدول المتنافسة على امتلاك السلاح وتنوع الترسانة العسكرية في الشرق الاوسط التي تثير الجدل.

دراسات سابقة:

1-حضري عباس بعنوان آفاق النووي في الشرق الأوسط وانعكاساتها على العلاقات الدولية مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية واستراتيجية ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم ، 2015.

2-قنونة نبيل و عيساوي عمر بعنوان التنافس النووي الدولي وانعكاساته على الوطن العربي مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية ، جامعة زيان عاشور -الجلفة- 2019.

إشكالية الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الدافع نحو سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط وإرتباط مفهوم الأمن بإمتلاك السلاح وإشكالية إمتلاك إيران للسلاح النووي حول ما اذا كان إمتلاك إيران للأسلحة يحميها من الهجوم أو يزيد من حدة التوتر في منطقة الشرق الأوسط وعليه يمكن القول أن مشكلة الدراسة تتمثل في السؤال الآتي:

– ماهو تأثير التسلح الإيراني على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط؟ وماهي إنعكاساته؟

الأسئلة الفرعية:

– ماهو مفهوم سباق التسلح ؟

– ماهو مفهوم الأمن الإقليمي ؟

– ماهي طبيعة سباق التسلح في الشرق الأوسط ؟

– هل إمتلاك إيران للأسلحة النووية يزيد التوتر في منطقة الشرق الأوسط ؟

 حدود الدراسة:

حدود المكانية:

المجال المكاني للدراسة يتجلى في منطقة شرق الأوسط أي الدول الموجودة على جغرافيا الشرق الاوسط وتحديدا ايران

حدود الزمانية:

الفترة الممتدة من منتصف الخمسينيات إلى غاية 2023

 الفرضية البحثية:

ومن أجل الإجابة على الإشكالية نضع الفرضية التالية:

يتوقف نجاح إيران في حماية أمنها الإقليمي على قدراتها في تنويع ترساناتها العسكرية

المقاربات النظرية للبحث:

 مقاربة مركبات الأمن الإقليمي لباري بوزان:

قدم "باري بوزان" في كتابه "من الأمن العالمي إلى الأمن الإقليمي: دراسة في النظرية والتاريخ" (1991) مفهوم "مركبات الأمن الإقليمي" كإطار تحليلي لفهم ديناميات الأمن في المناطق المختلفة.

يُعرّف بوزان "مركب الأمن الإقليمي" على أنه مجموعة من الدول التي تربطها مع بعضها البعض علاقات أمنية متبادلة، وتتأثر بأحداث وعمليات داخلية وخارجية مشتركة.

يحدد بوزان ثمانية عناصر رئيسية لمركبات الأمن الإقليمي:

1. التهديدات الأمنية المشتركة: تشمل التهديدات العسكرية وغير العسكرية التي تواجهها الدول في المنطقة.
2. البنية التحتية للأمن: تتضمن المؤسسات والاتفاقيات والأعراف التي تحكم العلاقات الأمنية بين الدول.
3. المعاملات الأمنية: تشمل التفاعلات والأنشطة بين الدول، مثل التعاون العسكري أو سباق التسلح.
4. هوية الوكلاء: تشير إلى هوية الفاعلين الرئيسيين في المركب، مثل الدول أو المنظمات الإقليمية أو غير الحكومية.
5. الأفكار والأعراف: تشمل المعتقدات والقيم المشتركة التي تؤثر على سلوكيات الدول.
6. المجتمعات: تشير إلى الجماعات الاجتماعية والثقافية التي تشكل هوية المركب.
7. الاقتصاد: يشمل العلاقات الاقتصادية بين الدول في المركب.
8. البيئة: تشمل تأثير البيئة على الأمن في المركب.

أهمية مقاربة مركبات الأمن الإقليمي:

تُقدم مقاربة مركبات الأمن الإقليمي لباري بوزان إطارًا تحليليًا مفيدًا لفهم:

- ديناميات الأمن في المناطق المختلفة:
- العوامل التي تؤثر على سلوك الدول في سياق إقليمي.
- التحديات وفرص تعزيز الأمن الإقليمي.

تطبيق مقاربة مركبات الأمن الإقليمي على الشرق الأوسط:

يمكن تطبيق مقاربة مركبات الأمن الإقليمي لباري بوزان على الشرق الأوسط لفهم:

- التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة، مثل النزاعات الإقليمية وسباق التسلح وانتشار الأسلحة النووية والإرهاب.
- دور الفاعلين الإقليميين والدوليين في تعزيز الأمن في المنطقة.
- العوامل التي تساهم في عدم الاستقرار الإقليمي.
- الفرص لتعزيز التعاون الإقليمي وبناء السلام.

 النظرية الواقعية في العلاقات الدولية

تُعدّ النظرية الواقعية من أهم وأقدم النظريات في مجال العلاقات الدولية، نشأت في القرن السادس عشر على يد مفكرين مثل نيكولو ميكافيليلي و توماس هوبز.

تُركز هذه النظرية على العوامل المادية والقوة كعوامل رئيسية في تفسير سلوك الدول في الساحة الدولية.

افتراضات أساسية:

- العالم فوضوي: لا توجد سلطة مركزية فوق الدول، مما يخلق بيئة من التنافس وعدم اليقين.

- الدول هي الفاعل الرئيسي: تسعى الدول لتحقيق مصالحها القومية على حساب الدول الأخرى.
- القوة هي مفتاح البقاء: تعتمد الدول على قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية لحماية مصالحها.
- الإنسان كائن عقلاني: يتصرف الأفراد والدول بدافع المصلحة الذاتية سعياً وراء أقصى قدر من المنفعة.

مبادئ رئيسية:

- الأمن القومي: يُعدّ هاجسًا رئيسيًا للدول، وتسعى جاهدة للحفاظ عليه من خلال تعزيز قوتها وقدراتها العسكرية.
- موازنة القوى: تسعى الدول إلى تحقيق توازن في القوى من أجل منع هيمنة دولة واحدة على النظام الدولي.
- المصلحة الوطنية: تُحدد سلوكيات الدول في علاقاتها مع الدول الأخرى.
- الدبلوماسية: أداة تستخدمها الدول لتحقيق مصالحها دون اللجوء إلى الصراع.
- الحرب: خيار أخير تلجأ إليه الدول لحماية مصالحها عندما تفشل الوسائل الدبلوماسية.

مدارس الواقعية:

تطورت النظرية الواقعية عبر الزمن، وتفرعت إلى العديد من المدارس، منها:

- الواقعية الكلاسيكية: تُركز على دور الدولة القومية والقوة العسكرية في النظام الدولي.

- الواقعية الجديدة: تُركز على دور العوامل الهيكلية، مثل توزيع القوة في النظام الدولي، في تحديد سلوك الدول.
- الواقعية البنيوية: تُركز على دور الأفكار والمعايير والقواعد في تشكيل النظام الدولي.

المناهج البحثية:

المنهج الوصفي التحليلي:

نستخدم المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات والأحداث حول موضوع الدراسة بطريقة تفصيلية وصفية ويشمل هذا المنهج تحليل الاطراف المعنية وأهدافها وسياساتها في سباق التسلح وإنعكاس التسلح على المنطقة مع التركيز بشكل خاص على دور إيران كنموذج.

المنهج التاريخي:

يساعد هذا المنهج البحثي في توضيح التطورات التاريخية والتغيير الحاصل في سباق التسلح في الشرق الاوسط

مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

سباق التسلح، الأمن الإقليمي، التسلح النووي

صعوبات الدراسة:

- تناقص المعلومات المتعلقة بالملف النووي الإيراني من حيث الإحصائيات يرجع إلى قلة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التوترات السياسية، والتقنيات المستخدمة لإخفاء الأنشطة النووية، بالإضافة إلى القيود الإعلامية والرقابة الحكومية.

استنادا الى الإشكالة المطروحة والفرضة المقترحة سنتناول هذا البحث في ثلاثة فصول وكل فصل يحتوي على مباحث ومطالب مفصلة كما يلي:

مقدمة

الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للدراسة

المبحث الاول:مفهوم سباق التسلح

المطلب الاول:تعريف سباق التسلح

المطلب الثاني:المفاهيم المرتبطة بسباق التسلح

المبحث الثاني:مفهوم الأمن الإقليمي

المطلب الاول: تعريف الامن الإقليمي

المطلب الثاني:المقاربات النظرية للأمن الاقليمي

المبحث الثالث:طبيعة سباق التسلح في الشرق الأوسط

المطلب الاول:ملامح سباق التسلح في الشرق الاوسط

المطلب الثاني:التسلح في الشرق الأوسط

الفصل الثاني: برنامج التسلح الإيراني وقواتها العسكرية

المبحث الأول: القوات الجوية والبرية والبحرية

المطلب الأول: القوات الجوية

المطلب الثاني: القوات البرية

المطلب الثالث: القوات البحرية

المبحث الثاني: الحرس الثوري

المطلب الاول: نشاة وتأسيس الحرس الثوري الايراني

المطلب الثاني: العمل الاقتصادي للحرس الثوري الإيراني

المبحث الثالث: البرنامج النووي الايراني

المطلب الاول: تطور البرنامج النووي الايراني

المطلب الثاني: دوافع ايران لامتلاك السلاح النووي

الفصل الثالث: انعكاسات التسلح الإيراني

المبحث الأول: انعكاسات التسلح الإيراني على إيران

المطلب الأول: انعكاسات التسلح الإيراني على إيران داخليا

المطلب الثاني: انعكاسات التسلح الإيراني على إيران إقليميا

المبحث الثاني: انعكاسات التسلح الإيراني على الشرق الأوسط

المطلب الأول: الدور الإيراني في الشرق الأوسط

المطلب الثاني: إزدواجية الموقف الإيراني في الشرق الأوسط

المبحث الثالث: انعكاسات التسلح الإيراني على علاقاتها الدولية

المطلب الأول: الاتفاق النووي ومبرراته

المطلب الثاني: التداعيات الدولية الناجمة عن الاتفاق النووي

خاتمة

الفصل الأول:الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تمهيد

يعد حقل الدراسات الأمنية من الحقول الأكاديمية المهمة في العلاقات الدولية ان لم نقل أهمها على الإطلاق، فقد شهد تطورا كبيرا وتحولا جذريا في المفاهيم والمعطيات خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك المعسكرين الشرقي والغربي، بداية من المفهوم التقليدي للأمن وهو حماية أمن الدولة الوطنية والقومية باعتبارها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية ، فاليوم نشهد بروز معنى جديد لأمن الدول وهو سباق نحو التسلح حيث أصبح أمن الدولة يقياس بمدى اكتسابها لسلاح وتنوع أسلحتها وصولا الى اقوى انواع الاسلحة وهو السلاح النووي...الخ

ما جعل من مفهوم الأمن يتوسع ليشمل أبعاد أخرى تستلزم معالجتها وقد تناولنا في هذا الفصل الاطار المفاهيمي للدارسة حيث قمنا بتقسميه ثلاثة مباحث:

المبحث الاول:مفهوم سباق التسلح

المبحث الثاني:مفهوم الأمن الإقليمي

المبحث الثالث:طبيعة سباق التسلح في الشرق الأوسط

المبحث الأول: مفهوم سباق التسلح

المطلب الأول: تعريف سباق التسلح

أولا: التعاريف اللغوية:[1]

الأسلحة: جمع سلاح وهو اسمٌ جامعٌ لآلةِ الحرب في البَرِّ والبحر والجوّ

التسلح: "فعل" تسلَّح الشَّخصُ مُطاوع سلَّحَ: اتّخذ السِّلاح، وتجهّز به

" اسم" تَسَلُّحُ الجُنْدِيِّ: لُبْسُهُ السِّلاَحَ، اِتِّخَاذُهُ لِلسِّلاَحِ

سباق التسلح هو التنافس على امتلاك الأسلحة، سواء من حيث الكمية أو النوعية، بين الفاعلين الدوليين خلال فترة زمنية محددة. يمكن التفريق بين التسلح وسباق التسلح بأن التسلح يعتمد على قرار فردي لدولة معينة، في حين ينطلق سباق التسلح من قرارات تفاعلية بين دولتين أو أكثر. بعبارة أخرى، فإن قرار التسلح في الغالب يكون جزءًا من سباق التسلح، حيث يتم تقييمه بناءً على احتمالية رد فعل الدول الأخرى بتحركات مشابهة. هذا يعني أن الدول غالبًا ما تتفاعل مع إجراءات التسلح الخاصة بالدول الأخرى، مما يجعل قرار التسلح بشكل أساسي قرارًا بالمشاركة في سباق التسلح.

سباق التسلح هو تصعيد تنافسي بين دولتين أو أكثر، حيث تسعى كل منها إلى تحقيق الأمن الذاتي على حساب الأخرى، ويتم ذلك عن طريق تعزيز القدرات العسكرية. عندما يصبح سباق التسلح جزءًا من السياسة الخارجية لدولة ما، فهو يعكس سعي الدولة لتحقيق الأمن في مواجهة الدول المعادية.

[1] قاموس ومعجم المعاني متعدد اللغات والمجالات – قاموس عربي عربي /https://www.almaany.com

عندما يصبح سباق التسلح أحد تجليات السياسة الخارجية لدولة ما، فهو نتيجة سعي الدولة إلى تحقيق الأمن في مواجهة الدول المعادية ، نجد عدة تعاريف لسباق التسلح نذكر منها التالي:

يعرف محمد السيد سليم سباق التسلح بأنه "عبارة عن موقف يتضمن وحدتين دوليتين أو أكثر في حالة من العداء يزيد كل منهما أو يحسن مستوى تسليحه بمعدل سريع وينظم أوضاعه العسكرية بالنظر إلى السلوك السياسي والعسكري السابق أو الراهن أو المتوقع للأطراف الأخرى»[1]

"في قاموس العلاقات الدولية، يُعرّف سباق التسلح بمصطلح "بنغوين" على أنه "حالة تسبق الحروب واندلاع العنف تنطلق بالتنافس على تكديس الأسلحة على الأقل من قبل فاعلين اثنين متصارعين."[2]

الدكتور عبد الوهاب الكيالي يصف سباق التسلح كظاهرة تشمل الجوانب العسكرية، الصناعية، والتجارية، ويعرفه بأنه "ظاهرة تتمثل في استمرار التنافس بين الدول المتنازعة فعلاً أو ضمناً على تحسين كفاءتها وأسلحتها القتالية وطاقاتها الإنتاجية فضلاً عن طاقاتها الدفاعية والهجومية من خلال تطوير الأسلحة والمعدات نوعاً وزيادتها كماً مع بناء قوات مسلحة ضخمة على استعداد دائم لخوض القتال"[3]

كما أن سباق التسلح لا يقتصر فقط على الأسلحة التقليدية، بل يشمل أيضًا الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. كما أن السباق يمتد إلى التكنولوجيا الحديثة مثل أنظمة الدفاع الصاروخي والذكاء الاصطناعي في المجال العسكري. تتسبب هذه الديناميكية في

---

[1] محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط2 ،القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1998 ، ص332.

[2] غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعالقات الدولية، ط1 ،دبي، مركز الخليج لألبحاث، 2004 ، ص46.

[3] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، جزء 3 ،بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983 ،ص126.

زيادة التوترات الدولية وتدفع الدول إلى تخصيص موارد كبيرة للإنفاق العسكري، مما قد يؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بسباق التسلح

أولا: التسلح وسياسة التسلح

في دراسات العلوم الانسانية، تتشابك المفاهيم وتتداخل أهدافها ومواضيعها. في هذا السياق، سنوضح الصلة بين مفهوم سباق التسلح وبعض المفاهيم الأخرى، مبينين كيفية تداخلها معه من خلال النقاط التالية.

تهدف الدولة إلى تقوية قوتها العسكرية وتحقيق أعلى مستويات التسليح، بهدف زيادة الثقة في قدراتها الدفاعية وتلبية احتياجاتها الأمنية والدفاعية، فضلاً عن تحقيق أهدافها الاستراتيجية الأخرى. تلك الجهود تندرج ضمن إطار استراتيجياتها الأمنية، التي تُصوّر باستناد إلى القدرات المادية والعسكرية المتاحة، والتقديرات المتعلقة بالأوضاع الدولية المحيطة بها.

فيعرف التسلح بأنه «استكمال قدرة الدولة على مواجهة أي عدوان وتأمين حماية مستمرة للأرضي والثروات المادية والمكاسب فهو من هذه الوجهة حق من حقوق الدولة الحديثة يحميه القانون الدولي ويمليه مبدأ المساواة بين الدول».[1]

تعتمد الدولة على التسلح كأداة لتعزيز وحدتها الوطنية وتأكيد سيادتها على أراضيها، حيث يهدف هذا النهج الى اكتساب قوة كافية لتنفيذ القوانين الدولية وضمان حماية الممتلكات العامة والخاصة.

ثانيا: الانفاق العسكري

[1] عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، جزء 3 ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1983 ، ص828.

يعرفه معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI) بأنه «مقياس للتكلفة المالية التي يتكلفها البلد على نشاطه العسكري وتستخدم بيانات الأنفاق العسكري[1]« لتقييم التكاليف من موارد الميزانية المخصصة للنشاطات العسكرية والتي أحد أهدافها (النشاطات العسكرية) الرئيسية هو توفير الأمن ضد التهديدات للأعبين فاعلين خارجيين، بمعنى اخر ان الأنفاق العسكري يفهم كمقياس لتكلفة توفير الأمن بمعناه العسكري التقليدي داخل الدولة مع التأكيد على أن القوات العسكرية تستخدم لأغراض غير توفير الأمن فقط، بالرغم من أن ذلك يجب أن يكون هدفها الرئيس.

تقوم الدولة بتقييم التكاليف من الموارد المالية المخصصة للنشاطات العسكرية، حيث يعد أحد أهدافها الرئيسية توفير الأمن ضد التهديدات الخارجية للمشاركين في المجتمع. يمكن فهم الإنفاق العسكري كمؤشر لتكلفة توفير الأمن العسكري التقليدي داخل البلاد، مع التأكيد على استخدام القوات العسكرية لأغراض أخرى بالإضافة إلى توفير الأمن.

ان الأنفاق العسكري غير ملائم الاستخدام في اعتباره عامل مستقل من عوامل المقارنة لقياس التوازن العسكري بين بلدين او مقدار التهديد الذي يشكله أحدهما على الأخر بمعنى سوء الأدراك في استخدام بيانات الأنفاق العسكري لتصوير التهديدات العسكرية أو الإشارة الى حدوث نزاع مسلح وإنما تستخدم لإجراء تقييمات استراتيجية وعسكرية مع الحسبان اتمامها بأنواع اخرى من المعلومات والاحكام.

ثالثا: توازن القوى

يعرف توازن القوى على انه «الحالة التي تتعادل وتتكافأ عندها المقدرات البنائية والسلوكية الإقليمية لدولة ما منفردة أو مجموعة من الدول المتألفة مع غيرها من الوحدات السياسية

[1] بيورن هاغلين ، اليزابيث سكونز ، القطاع العسكري في محيط متغير ، في كتاب : التسلح ونزع السلاح والامن الدوليين – الكتاب السنوي 2003 ، معهد ستوكهولم لآبحاث السلام الدولي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 ، ص444.

المتنافسة معها بحيث تضمن هذه الحالة الدولة او المجموعة الدول المتحالفة ردع او مجابهة التهديدات الموجهة ضدها من دولة أخرى أو أكثر وبما يمكنها أيضاً من التحرك السريع وحرية العمل في جميع المجالات للعودة الى هذه الحالة عند حدوث أي خلل فيها بما يحقق الاستقرار».[1]

في سباق التسلح، يسعى كل طرف إلى الحفاظ على توازن القوى مع الطرف الآخر، بحيث تبقى نسبة مستويات التسلح مستقرة إلى حد ما. هذا التوازن يمكن أن يتضمن زيادة في مستويات التسلح دون قيود. ومع ذلك، فإن الدول تصبح غير مستقرة في حال وجود اندفاع نحو الحرب، وحالة توازن القوى لا تضمن بالضرورة استقراراً طويل الأمد. بل يكون هذا الاستقرار هشاً ومؤقتاً نظراً لاستمرار سباق التسلح.

رابعا : الردع

مفهوم الردع يعتبر جزءاً أساسياً من طبيعة الحياة في المجتمعات البشرية، حيث يهدف إلى منع العدوان وتجنب استخدام القوة. يعتبر الردع وسيلة لتحقيق هذا الهدف دون الحاجة إلى اللجوء إلى العنف، ولا يقتصر في المجال العسكري على السلاح النووي فقط، بل يمكن أيضاً تحقيقه من خلال السلاح التقليدي. هذا النوع من الردع موجود منذ بداية الحضارة، كما يُظهر المثل الروماني "اذا كنت تريد السلم فكن متأهباً للحرب" خير دليل على ذلك.[2]

أن سياسة الردع في أبسط أوجهها تقوم على التهديد الذي يهدف الى ردع دولة ما عن العدوان الردع يُعَدُّ جزءاً أساسياً من استراتيجية الدفاع، ويجب أن يكون التهديد موثوقاً

[1] خليل حسين ، العلاقات الدولية ، ط1 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2011 ، 143.

[2] برونو تيرتري ، السلاح النووي بين لاردع والخطر ، ترجمة عبد الهادي الادريسي ، ط1 ، ابو ظبي هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث ، 2011 ، ص43.

ومصداقيته عالية من جانب الجهة المُراد ترهيبها. فالمعتدي المحتمل يجب أن يُقنع بأن تكلفة الهجوم تتجاوز فوائده، وأن احتمال تنفيذه سيكلِّفه بتكاليف باهظة للغاية.

"ويعرف الردع على أنه فعل يستهدف معنويات الخصم وعقله للتاثير في فعله عن طريق التهديد بالعقاب مع امتلاك القدرة على ايقاعه فعلا في حالة امتناع الخصم عن تنفيذ التهديد".[1]

"يفشل الردع عندما يبدأ القتال وتندلع الحرب ولكن لا يعني ذلك أن ينتهي دوره أذ يمكن العودة الى درجة أخرى من الردع أعلى مستوى بتهديدات من قبل الجهة الرادعة لمنع تصعيد القتال او توسيع رقعته وهنا تنشأ استراتيجية تكون مزيجاً من الردع والدفاع لذلك فأن الردع يعتبر من أحسن السبل عقلانية ضد الخصم ضعيف الاندفاع والتهديد وشديد ضد خصم لا يستطيع أحداث نفس المستوى من الخسائر في حالة الرد بالمثل"[2]

خامسا: تجارة السلاح

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظهر عنصر محوري في العلاقات الدولية ذو تأثير بالغ على الأطراف الفاعلة في السياسة العالمية. يتمثل هذا العنصر في التزايد المستمر لإنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية في العديد من دول العالم، خصوصاً الدول الصناعية الكبرى. وقد تميز هذا العنصر، من بدايات الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر خمسينات القرن العشرين، بسباق تسلح بين القوتين العظميين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق. لاحقاً، تحولت هذه العملية من سباق تسلح بين القوى الكبرى وحلفائها إلى منافسة على تصدير الأسلحة (تجارة السلاح) إلى ما كان يعرف بدول العالم الثالث.

[1] ينظر: ناصيف يوسف حتى ، النظرية في العلاقات الدولية ، ط 1 ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، 1985 ، ص 138.

[2] ينظر : ناصيف يوسف حتى ، مرجع نفسه ، ص304.

لقد تأثر تطور تجارة الأسلحة الدولية بنفس العوامل التي تحكم نمو التجارة الدولية بشكل عام ذلك ان صناعة السلاح وتجارة الأسلحة يمكن اعتبارها أحد المؤشرات للتعبير عن المستوى العام للتطور الاقتصادي والسياسي في المجتمع الذي تتمركز فيه هذه الصناعة إلى حد ما.

أن تجارة الأسلحة لا تقتصر على سياسة الشركات المصنعة للسلاح والتي بدورها تضغط على حكومات بلدانها للترويج لصادراتها من الأسلحة فحسب ولكن في الأهمية الجيوستراتيجية لمبيعات الأسلحة باستخدامها كأدوات للسياسة الخارجية للدول المصنعة.

يحدد كل من باجوش ولوشير أهم الأسباب لتجارة الأسلحة وهي:

- الحفاظ على الصناعات العسكرية وتحقيق الزيادة والوفرة بحجم الإنتاج والبحث والتطوير
- تحقيق فرص العمل في مجال الصناعات العسكرية وزيادة بالميزان التجاري للحصول على العملة الصعبة.
- أن تجارة الأسلحة تعد أحدى أدوات التأثير للسياسة الخارجية على الدول المستوردة للسلاح.
- تعزز تجارة السلاح الأمن الداخلي للدول، وخاصة بين الحلفاء.

نتيجة لذلك لا يمكن فصل تجارة السلاح في حد ذاتها عن سباق التسلح في أي منطقة او اقليم في العالم وبين كافة الدول كبيرة كانت ام صغيرة.[1]

سباق التسلح هو ظاهرة تنافسية تتضمن تعزيز وتكديس الأسلحة بين دولتين أو أكثر، حيث تسعى كل دولة إلى تحسين قدراتها العسكرية والتكنولوجية بهدف تحقيق الأمن الذاتي وردع التهديدات المحتملة من الآخرين. يتميز هذا السباق بزيادة سريعة في كمية ونوعية الأسلحة، ويشمل ليس فقط الأسلحة التقليدية، بل أيضًا النووية والبيولوجية والكيميائية، بالإضافة إلى التكنولوجيا الحديثة مثل أنظمة الدفاع الصاروخي والذكاء الاصطناعي. ينطلق سباق التسلح من قرارات تفاعلية بين الدول المعنية، حيث تتفاعل كل دولة مع تحركات الدول الأخرى في مجال التسلح، مما يؤدي إلى تصاعد التوترات الدولية وزيادة احتمالية النزاعات المسلحة.

المبحث الثاني: مفهوم الامن الاقليمي

المطلب الاول: تعريف الامن الاقليمي

الأمن لغة:

الأمن لغةً يُشير إلى الشعور بالاطمئنان والسكينة والخلو من الخوف أو القلق. وهو مصطلح مشتق من الفعل "أمِنَ" الذي يعني الطمأنينة والسلامة من الأذى والخوف. في المعاجم اللغوية، يُعرَّف الأمن بأنه الحماية من الخطر، والعيش في حالة من السلام والهدوء.

في لسان العرب، الأمن يعني الطمأنينة وزوال الخوف، ويُقال: "أمِنَ فلان" أي اطمأن وذهب خوفه. في القاموس المحيط، يُعرَّف الأمن بأنه ضد الخوف، ويعني الأمان

[1] منذر احمد المطلك ، تجارة السلاح مع العالم الثالث، مجلة قضايا عربية، بيروت، العدد 4 ، 1980 ، ص 245.

والاطمئنان. كذلك، في معجم الوسيط، يُعرَّف الأمن بأنه الحالة التي يكون فيها الشخص في أمان وسلامة من المخاطر.

الأمن إصطلاحا:

الأمن اصطلاحًا يشير إلى الحالة أو النظام الذي يتم من خلاله حماية الأفراد والمجتمع والدولة من التهديدات والمخاطر، سواء كانت هذه التهديدات داخلية أو خارجية. يتضمن الأمن اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمنع وقوع الأضرار والاعتداءات وضمان الاستقرار والسلامة على مختلف المستويات.

المستوى الثاني من مستويات الأمن هو الأمن الإقليمي، وهو مستوى أساسي لتحليل الظاهرة الأمنية الذي أصبح بارزاً بعد نهاية الحرب الباردة وفشل النظريات التقليدية في التفسير والتنبؤ.

قبل التعمق في مفهوم الأمن الإقليمي، سنستعرض تعريف النظام الإقليمي والمعايير المستخدمة لتحديده.

1. تعريف النظام الاقليمي ومعايير تحديده:

عرفه لويس كانتوري وستيفن شبيغل على أنه " النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض ولها روابط اثنيه ولغوية وإقليمية واجتماعية وتاريخية مشتركة تساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية، أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام أما تومبسون فقد عرفه على أنه: نمط منتظم نسبياً و مكثف من التفاعلات، يكون معترف به داخلياً وخارجياً بصفته مضماراً متميزاً، ويجرى إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر ".[1]

[1] مريم مخلوف، النظام الإقليمي في العلاقات الدولية، الموسوعة السياسية، مقال على الصفحة الالكترونية https://political- encyclopedia.org، د.ت، تاريخ التصفح 20-05-2024 ، ساعة التصفح ، m15h15

بناءً على التعاريف السابقة لمفهوم النظام الإقليمي، يمكن تحديد المعايير التي تميز نظامًا ما كنظام إقليمي على النحو التالي:

- يتألف النظام الإقليمي من مجموعة من الدول المتجاورة أو المتقاربة جغرافيًا، مما يسهم في التعاون والتكامل بينها.
- يشير هذا المعيار إلى القرب الجغرافي بين الدول المشاركة في النظام الإقليمي، مما يعزز التفاعلات والتبادلات الثقافية والاقتصادية بينها.
- يتطلب هذا المعيار وجود علاقات تاريخية وثيقة بين الدول المشاركة، مما يعزز التعاون والتكامل بينها في مختلف المجالات.
- يعكس هذا المعيار الانتماء القوي والهوية المشتركة بين الدول المشاركة في النظام الإقليمي، مما يعزز الشعور بالتكامل والتعاضد.
- يتأثر النظام الإقليمي بالدول الكبرى على المستوى الدولي، ويتمتع النظام الإقليمي بمستوى قوة نسبي يؤثر في السياسات والأمن الإقليمي، ولكنه أقل بشكل عام من النظام الدولي.

تعريف الامن الاقليمي:

قدم المفكر السياسي حامد ربيع تعريفه للأمن الإقليمي بأنه اصطلاح أكثر حداثة برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين، ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول تلك الإقليم إلى

منع أية قوة أجنبية أو خارجية في ذلك الإقليم وجوهر تلك السياسة هو التبعية الإقليمية من جانب، والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر، وحماية الوضع القائم من جانب ثالث عرفه مدحت أيوب بأنه اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقرير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها[1]

المطلب الثاني: المقاربات النظرية للأمن الاقليمي

أولا: مقاربة المصلحة الوطنية:

تفترض المدرسة الواقعية أن التعاون الإقليمي يعكس استراتيجية تتبعها الدول بهدف تحقيق مصالح وطنية، سواء كانت سياسية، اقتصادية، أو جيوسياسية. يركز التوجه الواقعي على المصالح الوطنية للدولة وكيفية خدمتها ككيان يسعى للبقاء في ظل نظام دولي متنافر ومتأثر بالصراعات. وبالتالي، يُعتبر التعاون الإقليمي رد فعل على حاجة الدولة لتحقيق مصالحها أو نتيجة لوجود تحديات إقليمية تفرض الالتحاق بهذه التكتلات بدلاً من المنافسة معها.

في مفهوم الليبرالية، تُعتبر التجمعات الإقليمية أداة لتحقيق المصالح المشتركة بين الدول، حيث ترى أن هناك تفاعلات سياسية، اقتصادية، عسكرية، وأمنية تربط الدول، وبالتالي يُشكل الاعتماد المتبادل أساسًا لمفهوم المصلحة الذاتية. وبناءً على ذلك، يُعتبر وجود مصالح مشتركة مبادئ للتعاون الإقليمي، حيث يُمثل التعاون الإقليمي الوسيلة لتحقيق هذه المصالح المشتركة.

ثانيا: مقاربة مركب الامن الاقليمي

[1] صباح بالة، مركب الأمن الاقليمي، الموسوعة السياسية، مقال على الصفحة الالكترونية – https://political encyclopedia.org، د.ت، تاريخ التصفح 20-05-2024 ، ساعة التصفح ، m35h18

تطور تحليل الأمن الإقليمي كإطار نظري لفهم الظواهر الأمنية، وخاصة بعد الحرب الباردة، حيث ينظر إلى الأمن في سياقه الإقليمي على أنه تفاعل لمصالح قومية مشتركة بين مجموعة من الدول.

تعريف مركب الأمن الإقليمي

أول من طرح هذا المصطلح هو باري بوزان في كتابه الشعب الدول والخوف، مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية، وكان إشارة منه إلى تحول مفهوم الأمن من مستواه

الوطني إلى المستوى الإقليمي ومدى أهمية التفاعلات الإقليمية للدول. عرف باري بوزان مركب الأمن الإقليمي على أنه " مجموعة الدول التي اهتماماتها الدولية الأولية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف بحيث أن الأمن القومي للواحدة لا يمكن أن يكون معتبرا بشكل معقول بعيدا عن الأخرى وفي مناسبة أخرى وهو تعريف أكثر حداثة عرفه بأنه مجموعة الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى للأمنية أو اللا أمنية أو كلاهما هي جد مترابطة بحيث أن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محللة بشكل معقول بعيدة الواحدة عن الأخرى[1]

المبحث الثالث: طبيعة سباق التسلح في الشرق الأوسط

المطلب الأول: ملامح سباق التسلح في الشرق الأوسط

بدأت الظاهرة تظهر بوضوح في المنطقة عندما تم كسر الاحتكار في تجارة الأسلحة نتيجة للإعلان الثلاثي الذي قادته الولايات المتحدة في عام 1950، حيث تم توطين الرقابة الكبرى على واردات السلاح في الشرق الأوسط. وتمكنت مصر من كسر هذا الحصار من خلال صفقة مصرية تشيكية في عام 1955، مما فتح المجال أمام دخول مصر وبقية دول العرب إلى هذا القطاع. تمكنت هذه الدول من تمويل صفقاتها العسكرية

[1] عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الامن، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص:67

من خلال مواردها النفطية، ومع تصاعد الصراع بين القوتين العظميين، زاد تدفق الأسلحة إلى المنطقة. تبنت الولايات المتحدة إستراتيجية ترسيخ تحالف لها في المنطقة يركز في المقام الأول على إسرائيل، ثم السعودية وإيران في عهد الشاه. وأصبحت هذه الدول مؤهلة لاستقبال أحدث التقنيات العسكرية الأمريكية لمواجهة التمدد الشيوعي.

سباق التسلح بين دول الطوق وإسرائيل: أدت الحروب العربية الإسرائيلية إلى توسع كبير في القوات المسلحة واستيراد الأسلحة قبل وبعد كل نزاع. زادت بشكل كبير حجم القوات العسكرية والمعدات المرتبطة بها، خصوصًا تلك المتعلقة بطبيعة الحروب، مثل القوات البرية والقوات الجوية. تشمل الدول الأساسية في هذا السباق كل من الأردن وسوريا ومصر من جهة، وإسرائيل من الجهة الأخرى.

سباق التسلح بين العراق وإيران أثناء حرب الخليج الأولى: منذ سنة 1980 لم يعد الصراع العربي الإسرائيلي هو الدافع الوحيد في السباق نحو التسلح ، فباندلاع الحرب العراقية الإيراني أصبحت الأسلحة المتطورة تتدفق على الدولتين بشكل كبير فان نفقات الدفاع للدولتين ارتفعت بشكل متزايد طوال سنوات الحرب لتصل في العراق إلى 12,5 دولار سنة 1990 بعدما كانت 1980 لا تتعدى 2,5 مليار دولار.[1]

3 سباق التسلح في الخليج العربي أثرت الحرب العراقية الإيرانية بشكل مباشر على زيادة نفقات الدفاع في دول الخليج العربي واستمرت على نفس المضمار إلى يومنا هذا، وواردات السلاح في دول الخليج العربي مقارنة بباقي الدول العربية بما في ذلك دول الطوق وهذا تبعا لعدة ظروف، وانعكاسا للتطورات الطارئة في الشرق الأوسط ففي الفترة الممتدة ما بين 1970 و 1975 كانت واردات دول الخليج من الأسلحة لا تتعدى نسبة 27,4 % من واردات الدول العربية ، وهذا يرجع إلى الاستقرار النسبي في منطقة الخليج

[1] عبد الرزاق الفارسي، السلاح والخبز الإنفاق العسكري في الوطن العربي 1970–1990. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص223–225.

العربي واحتدام الصراع في الجهة الأخرى بين دول الطوق وإسرائيل ؛ أما في فترة ما بين سنتي 1981 و 1985 أي السنوات الأولى من حرب الخليج الأولى شعرت هذه الدول بالتهديد الخارجي وكانت ترى أن خطر الحرب قد ينتقل إلى أراضيها، وفضلت بذلك إنشاء تكتل رسمي في مجلس التعاون الخليجي لتوحيد السياسات تجاه التطورات الحاصلة غير بعيد عن الحدود الإقليمية لها، فازدادت وارداتها من الأسلحة واتجهت إلى الاعتماد على كثافة رأس المال الناتج عن عائداتها النفطية الكبيرة، فهي تفتقر إلى القوى البشرية والموارد غير النفطية خاصة الصناعية منها، مما يجعلها غير مهيأة للقيام بتنمية صناعية عسكرية، فلجأت إلى الاعتماد على الدول الكبرى في استيراد الأسلحة.

ومن جهة أخرى جاءت مرحلة التسعينيات بما تحمله من تطورات، واثر الغزو العراقي للكويت بدوره على ظاهرة سباق التسلح في دول الخليج بعد تضاعف الخطر، خاصة عقب القصف العراقي لمدينة الرياض السعودية، حيث بلغت بعد هذه الحادثة قيمة التعاقدات العسكرية بين دول الخليج والدول الغربية نحو 23.29 مليار دولار في مدة أربعة أشهر فقط، بمعدل شهري قدره 4,6 مليار دولار، وبلغت طلبات دول الشرق الأوسط عموما من الأسلحة منذ الغزو العراقي للكويت إلى شهر جويلية من سنة 1992 حوالي 45 مليار دولار أي أن دول الخليج في هذه المرحلة ساهمت بأكثر من 50% من صفقات السلاح في الشرق الأوسط ، وكانت العربية السعودية على رأس هذه الدول حيث كانت رابع دولة في الشرق الأوسط تستورد السلاح وبنسبة 9,2 % من حجم التجارة العسكرية في الشرق الأوسط.[1]

المطلب الثاني: التسلح في الشرق الاوسط:

[1] علاء سالم ، السوق الدولية لتجارة السلاح: دراسة في نفقات التسلح التقليدي من 1950 الى 1991 ، السياسة الدولية ، العدد 121 ، 1995 ، ص194.

تعد تصنيفات الأسلحة بناءً على قدراتها التدميرية وتأثيرها من بين الأكثر استخداما وانتشاراً. تمتد هذه التصنيفات لتشمل الأسلحة التقليدية والغير تقليدية. يُعتبر الأسلحة غير التقليدية، المعروفة أيضا بأسلحة الدمار الشامل، مثل الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، بالإضافة إلى الأسلحة النيوترونية والجيوفيزيائية. هناك بعض الآراء التي تضم الأسلحة الباليستية ضمن هذا النطاق. أما الأسلحة التقليدية، فتشمل مجموعة واسعة من الأسلحة البرية والجوية والبحرية.

1. أنواع أسلحة الدمار الشامل (الغير التقليدية):

الأسلحة النووية (الذرية): وهي الأسلحة التي تستمد قوتها التدميرية من انشطار أنوية الذرات وهي الأسلحة الذرية، أو اندماج أنوية الذرات مثل القنبلة الهيدروجينية والقنبلة النووية الحرارية، ويدخل ضمن هذا النوع من الأسلحة كل من القنابل الذرية والقنابل الهيدروجينية وقذائف المدفعية النووية والألغام النووية والرؤوس النووية التي تحمله الصواريخ الباليستية والغبار المشع ، وتعتبر الأسلحة النووية أكثر أنواع أسلحة الدمار الشامل تدميرا وتخريبا وتأثيرا على البيئة والإنسان نظرا للقوة الهائلة التي تتمتع بها.[1]

2. الأسلحة الكيماوية : وهي الأسلحة التي ترتكز أساسا على المواد الكيماوية التي لها تأثير كيميائي وفيزيولوجي على الكائنات الحية بصفة عامة، كما أنها تلوث الأرض والأسلحة والمعدات وغيرها ، ويستخدم هذا النوع من الأسلحة بصورة خاصة ضد البشر ، والغازات الحربية المستعملة ضمن هذا السلاح تكون على شكل مادة صلبة أو سوائل أو مادة غازية وتنقسم الأسلحة الكيماوية إلى :

1. أسلحة كيماوية قاتلة،

مثل:

[1] أكرم ديري وأخرون ، الموسوعة العسكرية ، ط2 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، لبنان ، 1990 ، ص292.

في إكس (:**VX**)

غاز عصبي أكثر سمية من السارين، يتسبب في توقف الجهاز العصبي والموت.

يُستخدم بشكل رئيسي في الأسلحة الكيميائية العسكرية.

2. أسلحة كيماوية

مثل:

غاز الخردل (:**Mustard Gas**)

يسبب تقرحات شديدة على الجلد والعيون والجهاز التنفسي.يؤثر بشكل كبير على العينين والجلد ويؤدي إلى تلف الأنسجة.

ج. أسلحة كيماوي معطلة

غازات الدموع (:**Tear Gases**)

مثل **CS** (كلوروبنزال مالونونيتريل) و **CN** (كلورواسيتوفينون).

تُستخدم لتفريق الحشود والسيطرة على الشغب، وتسبب تهيج العينين والجلد والجهاز التنفسي.

استخدامات وأهداف الأسلحة الكيميائية المعطلة:

السيطرة على الحشود: تُستخدم في فض التظاهرات والسيطرة على الشغب بأقل قدر من الإصابات.

العمليات العسكرية: تستخدم لتعطيل وتقييد حركة العدو دون اللجوء إلى القتل.

الأمن الداخلي: تُستخدم من قبل قوات الأمن لإنفاذ القانون في مواقف معينة مثل القبض على المجرمين.

3 –الأسلحة البيولوجية :

"ويقصد بها الاستخدام المخطط للكائنات الحية أو سمومها لإحداث الوفاة وإهلاك الثروة الحيوانية والزراعية للعدو ويكون ذلك عن طريق تلويث الهواء أو تلويث الأرض نفسها ، وهذا باستخدام "طريقة الإيروسول" وهي نشر ذرات دقيقة جدا من هذه المواد في الهواء والتي تنتقل حسب اتجاه الريح بحسابات معينة أو استخدام الحشرات الناقلة للأمراض، وأنواع الأسلحة البيولوجية تضم البكتيريا المسببة للأمراض بكل أنواعها والفيروسات التي لا تعيش إلا في الأنسجة الحية والركتيسيا وهي كائنات حية دقيقة تشبه البكتيريا ،والفطريات المحدثة للالتهابات ،وكذلك سموم الميكروبات وكل المواد الكيماوية القادرة على إحداث الأمراض.[1]

4 –الأسلحة النيترونية :

الأسلحة النيترونية تُصنَّف كنوع من الأسلحة النووية الحرارية (النووية الحرارية المتقدمة) وتندرج ضمن فئة الأسلحة النووية التكتيكية، أي أن الأسلحة النيترونية تُصنف ضمن الأسلحة غير التقليدية.

السلاح النيتروني، المعروف أيضًا باسم قنبلة النيترون، هو نوع من الأسلحة النووية مصمم لإنتاج تأثيرات إشعاعية شديدة مع تقليل الأضرار الناتجة عن الانفجار الحراري والتفجيري التقليديين. تعمل هذه الأسلحة على إطلاق كمية كبيرة من النيترونات السريعة، التي تسبب تأثيرات إشعاعية قاتلة للأحياء، مع الحفاظ على المنشآت والمباني بشكل كبير.

خصائص الأسلحة النيترونية:

[1] ممدوح عطية وعبد الفتاح بدوي، السلام الشامل أو الدمار الشامل: نزع أسلحة الدمار الشامل. باريس: دار الصلاح للدراسات الإستراتيجية والإنتاج الإعلامي، أكتوبر 1991، ص 67.

1. الإشعاع النيتروني:

- تُطلق كمية كبيرة من النيترونات السريعة التي تخترق المواد بسهولة.
- تسبب أضرارًا جسيمة في الأنسجة البيولوجية، مما يؤدي إلى وفاة الأحياء بسبب الجرعات الإشعاعية العالية.

2. التدمير المادي المحدود:

- بالمقارنة مع الأسلحة النووية التقليدية، يُسبب الانفجار النيتروني أضرارًا مادية أقل للمباني والبنية التحتية.
- الهدف الرئيسي هو التأثير على الأحياء دون تدمير شامل للمنطقة المستهدفة.

3. استخدامات تكتيكية:

- تُستخدم في ساحات القتال لتحقيق أهداف عسكرية محددة دون التسبب في دمار واسع النطاق.
- تُعتبر فعالة ضد القوات المدرعة والأفراد المحصنين.

مثل جميع الأسلحة النووية، تخضع الأسلحة النيترونية لقيود صارمة بموجب معاهدات واتفاقيات دولية مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT). الهدف من هذه الاتفاقيات هو منع انتشار الأسلحة النووية والتقليل من مخاطر استخدامها في الصراعات.

2 .انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

من المسلم به أن السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط كان ولا يزال حكرا على إسرائيل في المنطقة؛ أما الأسلحة الكيماوية والبيولوجية فقد شهدت انتشارا في المنطقة واستطاعت أكثر من دول أن تكتسب هذا النوع من الأسلحة نظرا لسهولة تكلفته ومتطلباته على عكس الأسلحة النووية، وثبتت هذه الرؤية فعلا في أعقاب الحرب العراقية الإيراني

حيث تأكد الخبراء أن الأسلحة الكيماوية قد استخدمت فعلا في هذه الحرب[1] ، وإيران هي الأخرى لا تفتقد هذا النوع من الأسلحة فقد صرح آية الله الخميني الرئيس السابق لجمهورية إيران الإسلامية – عند بداية الانفراج في الصراع العراقي الإيراني سنة 1988 انه لن يستخدم الأسلحة الكيماوية في ميدان القتال لان استخدام مثل هذه الأسلحة محرم شرعا لما يسببه من تلوث في الجو ويضر البيئة كلها، وبعد وفاة الخميني وتولي "رافسنجاني" للحكم صرح هذا الأخير سنة 1989 أن إيران يجب أن تجهز نفسها دفاعا وهجوما لاستخدام كل أنواع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ،وهذا ما يشير إلى أن إيران تكون قد طورت هذا النوع من الأسلحة، غير انه لا توجد دلائل تؤكد أن إيران قد

استعملت فعلا هذا النوع من الأسلحة، أما العراق فقد اتهمت من طرف الولايات المتحدة باستخدامها لهذه الأسلحة البيولوجية في حرب الخليج الأولى وكذلك ضد الأكراد العراقيين فيما بين سنتي 1987-1988.

في نهاية عام 1990، زادت الولايات المتحدة من وجودها العسكري في الشرق الأوسط، وخاصة في قواعدها بالكويت والسعودية وقطر. اتهمت الولايات المتحدة العراق بإنتاج مواد تستخدم في تصنيع الأسلحة البيولوجية وتزويد صواريخ "الحسين" برؤوس بيولوجية. رغم ذلك، لم تتمكن بعثات التفتيش الدولية من العثور على أدلة تثبت النشاط البيولوجي العسكري في العراق إلا بعد مرور أربع سنوات.

فرضت العقوبات والضغوط المستمرة من وكالة المخابرات المركزية، بالإضافة إلى مصير التجربة العراقية، على ليبيا التخلي عن برامجها التسليحية. في 20 فبراير 2004، قدمت ليبيا تقريرًا أوليًا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تلاه تقرير مفصل يشمل 3563 قنبلة كيميائية جوية، 23.62 طن من غاز الخردل، وأكثر من ألف طن من المواد الكيميائية

[1] محمد نبيل فهمي، رؤية لمستقبل الأمن والأسلحة الكيماوية في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 102 أكتوبر (1990)، ص: 158

الأخرى. باشرت ليبيا في نفس السنة بتدمير القنابل الكيميائية التي تمتلكها بناءً على طلب المنظمة.

أما إسرائيل، ورغم التعتيم على برامجها العسكرية غير التقليدية، يُعتقد أنها تمتلك أسلحة دمار شامل، إذ لم تنضم إلى الاتفاقيات الدولية لحظر هذه الأسلحة. تتوفر لديها مواد أولية كيميائية بكثرة، وقد لمح مسؤولون إسرائيليون، مثل إسحاق شامير، بامتلاكهم أسلحة قادرة على إبادة دول. التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والتعاون الأمني والدفاعي بينهما، يسهل حصول إسرائيل على الخبرة والتقنية في هذا المجال.[1]

[1] عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الامن، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، د.ص.

خلاصة الفصل:

يمثل سباق التسلح في الشرق الأوسط ظاهرة معقدة تؤثر بشكل كبير على استقرار المنطقة. يتطلب فهم هذا السباق تحليلاً شاملاً لمفاهيم سباق التسلح والأمن الإقليمي وتداعياتها. في هذا الفصل، يتم استعراض مفهوم سباق التسلح من خلال تعريفه والمفاهيم المرتبطة به، ثم يتم الانتقال إلى مفهوم الأمن الإقليمي وتحليل المقاربات النظرية المتعلقة به. يسلط الفصل الضوء على طبيعة سباق التسلح في الشرق الأوسط، مبيناً ملامحه وتأثيراته على استقرار المنطقة. من خلال هذه الدراسة، يتم تقديم رؤية متكاملة للعوامل التي تحرك سباق التسلح في المنطقة وتداعياته المحتملة، مما يسهم في فهم التحديات الأمنية التي تواجهها دول الشرق الأوسط بشكل أوضح.

الفصل الثاني برنامج التسلح الإيراني

المبحث الأول: القوات الإيرانية والدفاع الجوي عن الإقليم

المطلب الأول: القوات الجوية الإيرانية:

قدر تعداد القوات الجوية لجيش جمهورية إيران الإسلامية سنة 2018 بـ 30,000 عسكري وتشير تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية إلى أن إيران تمتلك 334 طائرة مقاتلة، ولكن العديد منها لا تعمل أو لا تستطيع القيام بعمليات عسكرية محددة، وذلك نظرًا لقدم الأسطول الجوي الإيراني الذي يعود إلى زمن الشاه. وبحسب تقديرات المعهد، إيران تمتلك أسطول جوي يتألف من:

20 طائرة من نوع B-5F، أكثر من 55 طائرة من نوع Tiger F/E-5F2، 24 طائرة من نوع Airguard M-7F، 43 طائرة من نوع Tomcat -14F، 36 طائرة من نوع Fulcrum Ub/U-29/Mig، ما يصل إلى حوالي 6 طائرات من نوع Azarakhsh والتي تعتبر البديل الوطني للمقاتلة-F5، 64 طائرة من نوع K2 Phantom/D-4F، 10 طائرات من نوع E-1F Mirage، ما يصل إلى 6 مقاتلات من نوع Saegheh، 3 مقاتلات من نوع Fitter G UM-3K Su،Su-29 -22و 22 M4 Fitter K2 D Fencer MK، 24 مقاتلة من نوع Frogfoot K-25Su، 3 مقاتلات من نوع P-3MP Orion طراز من البحرية للاستطلاع ، و5 طائرات من نوع Su-25UBK Frogfoot للاستطلاع، وأكثر من 6 طائرات للاستطلاع من طراز Phantom E-4R

ورغم تراجع قوة القوات الجوية لجيش جمهورية إيران الإسلامية بفعل الحصار الدولي المفروض على بيع الأسلحة لإيران، إلا أن هذه القوات تبقى ركيزة هامة في الاستراتيجية العسكرية الإيرانية، نظرًا لقدرة بعض الطائرات الحربية المقاتلة التي لم تتأثر بشكل كبير بالحظر على القيام بالمهام القتالية، على غرار المقاتلة الأمريكية E-4F والمقاتلة الروسية -SU25. تستطيع هذه الطائرات العمل في تختلف الظروف الجوية، وهذا

بالإضافة إلى قدرتها على تنفيذ الضربات العسكرية على نطاق واسع في النظام الإقليمي الخليجي والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط.[1]

استنادًا إلى المعرض السابق، يُستنتج أن قدرات القوات الجوية التابعة لجيش جمهورية إيران الإسلامية محدودة نسبيًا نظرًا لقدم المقاتلات التي تمتلكها. وتبقى فعاليتها العسكرية مرهونة بطبيعة الأهداف المستهدفة والقوة العسكرية المُنافسة.

المطلب الثاني: القوات البحرية:

قدَّر تعداد القوات البحرية التابعة للجيش الإيراني في عام 2017 بحوالي 18,000 عسكري. وتشير تقديرات هذا المعهد إلى أن هذه القوات امتلكت في عام 2018 الأسلحة التالية: 7 فرقاطات صواريخ و67 زورق دورية، وثلاث غواصات من نوع كيلو، بالإضافة إلى ما بين 21 و18 غواصة. من أنواع متنوعة مثل Kosar–701C Ashm و–C704، كما تمتلك البحرية الإيرانية 12 طائرة إنزال و11 سفينة حربية، تنشط البحرية لجيش جمهورية إيران الإسلامية في البحر الهندي ومضيق هرمز وبحر قزوين، وتعتمد استراتيجيتها على الحرب المتماثلة مع تركيز على حماية الثورة الإسلامية.

فالقوات البحرية التابعة لجيش جمهورية إيران الإسلامية تعتمد بشكل أساسي على سلاح الغواصات والزوارق الدورية في أداء مهامها، مما يشكل نقطة ضعف تؤثر على فعاليتها العسكرية الاستراتيجية، خاصة مع التوجه الكبير لطهران نحو الغواصات المحلية الصنع التي يصعب التحقق من قدرتها العسكرية.

المطلب الثالث: القوات البرية الايرانية:[1]

[1] (p. 56 2015, Cordesman A. H., The Iranian Sea–Air–Missile threat to Gulf shipping)

يشير تقرير التوازن العسكري لعام 2021 إلى أن تعداد القوات البرية التابعة لجيش جمهورية إيران الإسلامية يُقدر بحوالي 350,000 عسكريًا وتتكون هذه القوات من أربع فرق مشاة، وأربع كتائب مشاة مستقلة، وأربع كتائب مدرعة، وثلاثة ألوية مدرعة مستقلة، وسبعة أفواج مدفعية، بالإضافة إلى فرقتين من القوات الخاصة مثل الكوماندوز، وثلاثة ألوية مستقلة من القوات الخاصة، ولواء حممو لجوا، ولواء القوات الخاصة.

حيث أن القوات البرية الإيرانية تعتمد بشكل رئيسي في أداء المهام الموكلة إليها على أسلحة قديمة، حيث أن الدبابة S-72T هي دبابة سوفيتية صُنعت في سبعينيات القرن الماضي، وأما المدرعة السوفيتية BMP2- فقد صُنعت في العقد الثامن من القرن الماضي، والأمر نفسه مع المدفعية المسحوبة أسرتالية الصنع من نوع GHN-، وأما بالنسبة للمدفعية الأمريكية ذاتية الدفع M109- فهي مدفعية صُنعت في ثمانينيات القرن الماضي، كما أن صواريخ فجر- 5 الحملية الصنع دخلت الخدمة رسمياً سنة 1990م، وبالتالي فإن هذه الأسلحة غير قادرة على زيادة قوة الأداء الاستراتيجي للقوات البرية التابعة للجيش الإسلامي الإيراني، خاصة في ظل امتلاك خصوم وأعداء إيران إقليمياً ودولياً لأحدث الدبابات والمدفعيات.

لذلك يمكن اعتبار أن منظومة التسليح المتقادمة التي تحوزها هذه القوات تشكل نقطة ضعف استراتيجية من حيث صنع الفارق في أي نزاع إقليمي محتمل.

المبحث الثاني: الحرس الثوري الإيراني

[1] (Defence intellgence agency, 2019, p. 74)

المطلب الاول: نشأة وتأسيس الحرس الثوري الإيراني

تأسس الحرس الثوري الإيراني بمرسوم من الخميني في عام 1979م بعد سقوط النظام البهلوي، حيث وضعه تحت سلطته مباشرة. بدأت نواة الحرس الثوري تتشكل من المجموعات الثورية التي نشأت لخوض حروب الشوارع والمدن ضد النظام البهلوي. ولم يتصوّر الخميني، وهو في المنفى بباريس، أن الثورة ستنتصر في إيران بهذه السرعة. كانت أحد أهم دوافع تأسيس الحرس الثوري في ذلك الوقت عدم ثقة الخميني بالجيش النظامي، بسبب ولاء بعض جنرالاته وضباطه للنظام السابق، ومخاوفه من قيامهم بانقلاب عسكري على الثورة وإفشالها في مراحلها الأولى.

ووفقًا لما ذكره القيادي المنشق عن الحرس الثوري، محسن سازكارا، فإن هناك هدفين رئيسيين وراء تأسيس الحرس الثوري وتعزيزه، وهما:

أولاً: يقوم النظام الإيراني بتسليح مجموعات واسعة من الشعب وتدريبها على حرب العصابات، وذلك استعدادًا لأي هجوم عسكري خارجي، مما يجعل لديه جيشًا شعبيًا يضم ملايين الأفراد.

ثانياً: أن يكون هناك جيشان في البلاد، وهذا يُقصي نظرية القيام بانقلاب عسكري على النظام، ففي حال قيام أحدهما بانقلاب عسكري سيقف الثاني في مواجهته. والأهم من ذلك، بما أن أعداداً كبيرة من الشعب مدربة على حمل السلاح، فلن يجرؤ أحد على القيام بانقلاب عسكري خوفاً من الجموع المدربة على القتال

وبعد الإعلان عن تأسيس الحرس الثوري، حدد له مجلس الثورة الإيراني ثمانية أهداف، هي:[1]

[1] حسن راضي، الحرس الثوري الإيراني والهيمنة الاقتصادية الأهداف والدوافع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، بدون سنة نشر، ص: 02

- مساعدة الشرطة والقوات الأمنية في مواجهة العناصر والمجموعات المناهضة للثورة.
- مكافحة المنظمات المسلحة المناهضة للثورة.
- مواجهة حملات القوى الأجنبية ونشاطها في داخل البلاد.
- التنسيق والتعاون مع القوات المسلحة الإيرانية.
- تأهيل منتسبي قوات الحرس الثوري من خلال التربية الدينية والتدريب السياسي والعسكري.
- دعم نظام الجمهورية الإسلامية في تحقيق أهداف الثورة.
- دعم حركات التحرر العالمية، وتحقيق العدالة المستضعفي العالم في ظل قيادة الخميني قائد الثورة الإيرانية.
- الاستعانة بالقوات المتخصصة التابعة للحرس الثوري في مواجهة التحديات والأحداث الطبيعية، مثل: الزلازل والفيضانات، ودعم مشروعات النظام الاقتصادية.

ويعتبر الحرس الثوري اليد القوية التي يستخدمها النظام الإيراني لقمع الاحتجاجات والتظاهرات الشعبية في البلاد، كما حدث في الأحواز عام 2005م، وفي آذربيجان عام 2006م، وفي طهران عام 2009م، وفي الصراعات المستمرة في كردستان وبلوشستان. وفي الصراعات السياسية بين فصائل النظام الإيراني، ينحاز الحرس إلى التيار المحافظ المتشدد الذي يشرف عليه المرشد الأعلى علي خامنئي. وتقدر أعداد قوات الحرس الثوري

بأكثر من 125 ألف عسكري، بالإضافة إلى قوات التعبئة والمليشيات الشعبية التابعة لها، التي يبلغ عددها تسعين ألفًا تقريبًا ما بين رجال ونساء.[1]

ينقسم الحرس الثوري الإيراني إلى العناصر التالية:

1. القوات البرية.
2. القوات الجوية.
3. القوات البحرية.
4. قوات المليشيات الشعبية (البسيج).
5. قوات فيلق القدس.
6. قوات أصحاب الزي المدني.

المطلب الثاني: العمل الإقتصادي للحرس الثوري

اقتحم الحرس الثوري الإيراني العمل الاقتصادي في عهد هاشمي رفسنجاني (1989-1997م)، بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية (1980 – 1988م). فقد اعتمدت الحكومة، في ذلك الوقت، لإدخال الحرس الثوري مجال الاقتصاد، على المادة (147) من الدستور الإيراني، التي تنص على ضرورة استفادة الحكومة من القوات العسكرية، في أوقات الصلح، في قطاعات التعليم والإسعاف والبناء

بدأ الحرس الثوري العمل في القطاع الاقتصادي عندما أصدر رفسنجاني قراراً يسمح للمؤسسات والمنظمات العسكرية التي تُؤَمِّنُ الحكومة ميزانيتها، بالدخول مباشرة في العمل الاقتصادي والاستثماري. وأراد رفسنجاني تحقيق هدفين رئيسين :

[1] https://www.bbc.com/arabic تم الاطلاع عليه 2024/05/20 عل الساعة: 13:47

أولا: أن تمتلك تلك المؤسسات أموالاً لتأمين ميزانيتها بشكل كامل أو قسم منها على الأقل. ثانيا: فإنها بامتلاكها الأموال تستطيع تطوير عملها والإنفاق على مشروعاتها. وجاءت بداية العمل الاقتصادي للحرس الثوري من خلال سيطرته على بعض المؤسسات الاقتصادية التي تمت مصادرتها في مراحل سابقة. وبعد ذلك حصل على امتيازات ومشروعات استثمارية في قطاعي البناء والطرق. وفي عام 1990م أسس الحرس الثوري مؤسسة خاتم الأنبياء»، التي أنشأت لها فروعاً في مشروعات البناء في القوات الجوية والبرية والبحرية[1]

في فترة رئاسة علي خامنئي وهاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، لم يكن للحرس الثوري نفوذ سياسي أو سلطة. بعد نهاية فترة رفسنجاني، برزت ثلاثة تيارات سياسية تتصارع من أجل الهيمنة على السلطة ومراكز النفوذ في طهران. هذه التيارات تتمثل في: التيار المحافظ المعتدل الذي يمثله هاشمي رفسنجاني، والتيار المحافظ المتشدد التقليدي، والتيار الإصلاحي الذي ظهر بعد تولي محمد خاتمي الرئاسة عام 1997.

رأى الحرس الثوري في التيارين الإصلاحي والمعتدل العقبة الأساسية التي تحول دون تحقيق سيطرته السياسية والاقتصادية على البلاد، وهو ما دفعه للتحالف مع التيار المحافظ المتشدد، وخاصة مع جزء كبير من رجال الدين المتشددين وحزب المؤتلفة الإسلامي. ومن أبرز الشخصيات الدينية التي تحالفت مع الحرس الثوري: مصباح اليزدي، وموحدي كرماني، وأحمد خاتمي، وغيرهم. وأطلق على هذا التحالف من قبل التيار الإصلاحي اسم "التحالف المشؤوم".

نجح هذا التحالف في عزل التيار الرفسنجاني وقمع التيار الإصلاحي، وتمكن من تنصيب أحد أعضاء الحرس الثوري، محمود أحمدي نجاد، في منصب الرئيس التنفيذي،

[1] حسن راضي، مرجع سبق ذكره، ص: 04

ودخول الحرس الثوري إلى مجلس الشورى وغيره من المؤسسات السياسية السيادية في البلاد.

المبحث الثالث: البرنامج النووي الإيراني

المطلب الأول: تطور البرنامج النووي الإيراني

مر البرنامج النووي الإيراني بمراحل متعددة منذ انطلاقه، حيث واصلت إيران جهودها لاكتساب التكنولوجيا النووية عبر مختلف إداراتها. بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، زادت حدة الجدل حول البرنامج النووي الإيراني عندما تبين أن إيران تستخدم تقنيات الوقود النووي بشكل سري.

كانت بدايات البرنامج النووي الإيراني من خلال التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة منذ منتصف الخمسينيات، حيث وضعت الولايات المتحدة أسس علاقات استراتيجية وثيقة مع نظام الشاه محمد رضا بهلوي" وجاء التعاون النووي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية من خلال برنامج الذرة من أجل السلام، وهو برنامج كان الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور" قد أعلنه في 8 ديسمبر 1953، في كلمته أمام الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف إتاحة الطاقة الذرية أمام الاستخدامات السلمية لدول العالم بحيث يمكن أن تستخدم هذه الطاقة كذلك في أغراض التنمية وتوليد الطاقة وغير ذلك من الاستخدامات السلمية.[1]

وعلى أساس هذا البرنامج وقعت إيران في عام 1957 مع الولايات المتحدة على اتفاقية للتعاون النووي في المجالات المدنية مدتها عشر سنوات حيث حصلت إيران بموجبها على مساعدات نووية فنية من الولايات المتحدة[2]، وعلى عدة كيلوغرامات من اليورانيوم

[1] أحمد إبراهيم محمود البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد القاهرية: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، سبتمبر (2005)، ص25.

[2] أحمد إبراهيم محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص25.

المخصب للأغراض البحثية، كما تعاون الجانبان في البحوث المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وفي نفس العام قامت الولايات بنقل معهد العلوم النووية من بغداد إلى طهران وكان هذا المعهد يتبع منظمة الحلف المركزي (حلف بغداد الذي كان يضم الولايات المتحدة والعراق وإيران وتركيا وجرى هذا النقل لأسباب سياسية في ظل التوترات الداخلية التي كانت تتزايد آنذاك في العراق، وكانت هذه الخطوة محط ترحيب كبير من طرف الشاه وقد أعرب عن اهتمامه الشخصي بالطاقة النووية.[1]

بعد زيارة الشاه لفرنسا عام 1957 واطلاعه على مفاعل نووي، شكل لجنة خبراء لدراسة بناء مفاعل نووي في إيران. أجرى الشاه اتصالات مع فرنسا وألمانيا الغربية للاتفاق على بناء المفاعل. نتيجة لذلك، أنشأت إيران مركزين للبحوث النووية في جامعة طهران وأصفهان عام 1958، بعد تزويدها بمفاعل نووي صغير بقدرة 5 ميغاواط من الولايات المتحدة للأبحاث النووية.

في عام 1960، بدأ برنامج "الزهرة" للبحوث النووية المشتركة بين إيران وإسرائيل. عبر الشاه عن سياسة إيران النووية في كتابه "مهمة لبلادي" عام 1961، مؤكداً رغبة إيران في استخدام الطاقة النووية سلمياً. دعمت إيران هذه الرغبة بانضمامها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يونيو 1968 وتصديقها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) في فبراير 1970.

بعد الأزمة النفطية عام 1973، استخدمت إيران أرباح النفط لتمويل مشاريعها النووية. في عام 1975، اتفقت مع ألمانيا الغربية على بناء مفاعلين في بوشهر والأهواز بقدرة 1200 ميغاواط لكل منهما، واكتمل بناؤهما بين عامي 1976 و1977. في عام 1977، اتفقت إيران مع فرنسا على بناء أربعة مفاعلات في "دارخوين"، وشاركت في

[1] مرجع نفسه ، ص26.

تمويل مشروعين فرنسيين لتخصيب اليورانيوم بنسبة 5.2% و25% لضمان تأمين الوقود النووي.

أظهرت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أواخر السبعينيات أن إيران تمتلك 10% من شركة بريطانية لاستخراج اليورانيوم من جنوب إفريقيا، كما أعلنت إيران عن اكتشاف احتياطيات كبيرة من اليورانيوم في "كرمان". في عام 1978، حصلت إيران على أربعة أجهزة ليزر من الولايات المتحدة لتطوير تكنولوجيا التخصيب الليزري. بالإضافة إلى التعاون مع الولايات المتحدة، فرنسا، وألمانيا الغربية، تعاونت إيران مع الأرجنتين، الهند، أستراليا، الدنمارك، وجنوب إفريقيا. في مايو 1974، وقعت اتفاقاً مع الأرجنتين للتعاون النووي، حيث زار الأدميرال أرماندو كويهلات طهران وقدم نصائح بشأن البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الثاني: دوافع إيران لإمتلاك السلاح النووي:

هناك ارتباط قوي بين مفاهيم الأمن ورؤية القيادة الإيرانية لاكتساب الطاقة النووية، لذا سنحاول توضيح دوافع إيران لامتلاك الطاقة النووية. تنبع رغبة إيران في امتلاك قدرات نووية من عدة عوامل ثابتة، منها وجود قوى نووية أخرى في المنطقة، ورغبتها في تحقيق مكانة بارزة، بالإضافة إلى الضغوط التي تمارسها المؤسسة النووية داخل القيادتين السياسية والعسكرية في إيران. على الرغم من التأكيدات الرسمية الإيرانية على عدم سعيها لامتلاك أسلحة نووية واستخدام برنامجها النووي لأغراض سلمية، إلا أن هناك مبررات تفسر اهتمام إيران بتطوير البرامج النووية.

- على الصعيد الإيراني الداخلي:

يتبين أن البرنامج النووي الإيراني قد أصبح مشروعًا قوميًا إيرانيًا، ولم يعد موضوع خلاف بين الإصلاحيين والمحافظين، إذ يعتبر امتلاك هذا البرنامج ضمانًا للحفاظ على هوية إيران الثورية.

- على الصعيد الإقليمي:

أن التحولات الإقليمية المحيطة بإيران تؤكد وجود مخاطر مستقبلية تحدد الجمهورية الإسلامية ابتداء بالخيار الاتحاد السوفياتي وما تركه من فراغ، ومرورا بحرب العراق عام 2003 التي أطاحت بالنظام العراقي السابق وأسفرت على وجود أمريكي مستمر في المنطقة، وانتهاء بدعاوي الإصلاح والديمقراطية التي تطالب بها الولايات المتحدة والتي لم تكن إيران مستثناة منها، ومن ناحية أخرى تحاط إيران بقوى نووية هي باكستان والهند وإسرائيل التي يثار الغموض حول ملفها النووي والتي تهدد بالقيام بضربة استباقية للمواقع النووية الإيرانية، وبالتالي سعي إيران لتطوير تلك البرامج يصبح أمرا مبررا من طرفها[1]

من الناحية الاقتصادية، يؤكد الإيرانيون أن استخدام الطاقة النووية سيساعد إيران على تلبية طلبها المتزايد على الطاقة. ورغم امتلاك إيران احتياطات كبيرة من النفط والغاز، إلا أنها ترى أن هذه الاحتياطات لن تكون كافية لتلبية احتياجاتها المتزايدة على الطاقة بشكل عام.

من الناحية الإستراتيجية والأمنية، يمكن القول إن القدرة النووية السلمية تساهم في تعزيز مكانة الدولة على المستويين الإقليمي والدولي. تعتبر إيران أن امتلاك التكنولوجيا النووية، وخاصة القدرة على تخصيب اليورانيوم، يعزز أمنها الوطني من خلال تقوية موقفها.

وعليه تكمن أهداف إيران الاستراتيجية بالسعي نحو بناء قوة نووية فيما يلي:

[1] أحمد عبد الحكيم، خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين، المستقبل العربي،ع 271، سبتمبر 2001، ص: 134

أولا: تأسيس وبناء حالة من المساواة والتوازن الإقليمي مع القوى النووية الإقليمية مثل إسرائيل وباكستان والهند.

ثانيا: تعزيز موقعها كمركز قوة إسلامية تحاول أن تقود دول العالم الإسلامي.[1]

ثالثا: تكريس الهيئة والمكانة الإقليمية الإيرانية على الخليج، في ظل القناعة الإيرانية بفكرة تكريس القومية الفارسية على الخليج، وإدراكها لمحمل عناصر قوتها مقارنة بنظيراتها الدول الخليجية وبعض دول الجوار الاستراتيجي الأخرى، الأمر الذي يفرض لها أن تؤثر في سياسات المنطقة وفي نظم وهياكل الأمن في المنطقة .[2]

رابعا: تصاعد السياسات الإسرائيلية في المنطقة يؤثر على إيران بطرق متعددة. أولاً، من خلال الفصائل الفلسطينية التي تتهمها إسرائيل بالتشدد وتتلقى دعماً من طهران. ثانياً، عبر تعزيز العلاقات مع الهند لضمان التطويق الأمريكي الإسرائيلي. ثالثاً، من خلال الحملة التي تقودها إسرائيل داخل الولايات المتحدة وخارجها بشأن البرنامج النووي الإيراني، بالإضافة إلى التهديدات الإسرائيلية بشن ضربة استباقية ضد المنشآت النووية الإيرانية.

خامسا: اختلال معادلات القوة في منطقة الخليج بعد انهيار العراق كقوة إقليمية عسكرية رئيسية، ودخول معظم دول الخليج تحت مظلة الحماية الأمريكية من خلال القواعد العسكرية فيها، وتهميش دور مصر في أمن الخليج وعملية التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل، كل هذه الاختلالات أغرت إيران بتطوير قدراتها النووية.

[1] عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي (عمان: دار الحامد للنشر، والتوزيع، 2012، ص: 83-81

[2] نفس المرجع، ص: 102

ملخص الفصل:

يتناول هذا الفصل برنامج التسلح الإيراني مع التركيز على دور الحرس الثوري والبرنامج النووي الإيراني. يلعب الحرس الثوري دوراً محورياً في تنفيذ استراتيجيات التسلح والتطوير العسكري في إيران، حيث يمتلك نفوذاً كبيراً على السياسة الأمنية والدفاعية، ويتحكم في العديد من المؤسسات العسكرية والاقتصادية. كما يتناول الفصل تطور البرنامج النووي الإيراني الذي يعد من أبرز القضايا المثيرة للجدل دولياً، حيث تدعي إيران أن أهدافه سلمية، بينما تثير شكوك دول المنطقة حول إمكانية تطوير أسلحة نووية. يعكس البرنامج النووي التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في الشرق الأوسط ويزيد من مخاوف اندلاع سباق تسلح نووي في المنطقة. يتضمن الفصل استعراضاً مفصلاً للقوات الجوية والبرية والبحرية الإيرانية، ونشأة الحرس الثوري ودوره الاقتصادي، بالإضافة إلى تطور البرنامج النووي ودوافع إيران لامتلاك السلاح النووي، لفهم تأثيرات البرنامج الإيراني على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

الفصل الثالث: انعكاسات التسلح الإيراني

المبحث الأول: انعكاسات التسلح الإيراني على إيران:

المطلب الأول: انعكاسات التسلح النووي على إيران داخليا:[1]

يُعدّ التسلح النووي لإيران موضوعًا معقدًا ذا انعكاسات متعددة الأوجه على الدولة نفسها. وتشمل هذه الانعكاسات الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، مع تأثيرات إيجابية وسلبية محتملة.

الجوانب الإيجابية:

- الردع: يرى بعض أنّ امتلاك إيران لأسلحة نووية قد يُساهم في ردع أي هجمات عسكرية خارجية، وتعزيز مكانتها الإقليمية كقوة عظمى.
- الأمن: قد يُحسّن التسلح النووي من شعور إيران بالأمان، ويُقلّل من اعتمادها على الدول الغربية لضمان أمنها.
- الطاقة: يمكن استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء، ممّا قد يُخفّف من اعتماد إيران على صادرات النفط والغاز، ويُعزّز أمنها الطاقوي.
- التكنولوجيا: قد يُحفّز التسلح النووي التطوير التكنولوجي في مجالات أخرى، مثل الطب والزراعة.

ومنه يمكن القول إنّ التسلح النووي يحمل في طياته مجموعة من التأثيرات المتنوعة التي تشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. فمن الناحية الإيجابية، يمكن للتسلح النووي أن يعزز موقف إيران الإقليمي ويعطيها قدرة ردعية أكبر ضد التهديدات الخارجية، مما يُحسن من شعورها بالأمان ويقلل من اعتمادها على الحلفاء الغربيين لضمان أمنها. إضافة إلى ذلك، يمكن لاستخدام الطاقة النووية أن يقلل من اعتماد إيران

[1] عصام نايل الجمالي. (2012). أثر التسلح الإيراني على الأمن الخليجي. عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع.ص:78

على صادرات النفط والغاز، ويعزز استقلالها الطاقوي، كما أنه قد يدفع عجلة التطور التكنولوجي في مجالات مدنية أخرى كالصحة والزراعة.

ولكن، من المهم موازنة هذه الفوائد مع الجوانب السلبية المحتملة. فقد تواجه إيران عقوبات دولية وعزلة سياسية نتيجة لسعيها للتسلح النووي، مما قد يؤدي إلى تدهور الاقتصاد الوطني وزيادة التوترات الإقليمية. كما تبرز المخاوف البيئية والصحية المرتبطة بتطوير التكنولوجيا النووية واستخدامها، والتي تتطلب إدارة دقيقة وتخطيطًا استراتيجيًا للتقليل من آثارها السلبية.

بالتالي، يُظهر تحليل انعكاسات التسلح النووي على إيران أنّ هذه القضية تتطلب توازناً دقيقاً بين الفوائد المرجوة والمخاطر المحتملة، مع الأخذ بعين الاعتبار التداعيات الداخلية والخارجية لتحقيق استقرار واستدامة طويلة الأمد للدولة.

الجوانب السلبية:

- العزلة: قد يؤدّي التسلح النووي إلى فرض عقوبات دولية أشدّ على إيران، ممّا قد يُعيق اقتصادها ويُحدّ من اندماجها في المجتمع الدولي.
- الحرب: قد يُزيد امتلاك إيران لأسلحة نووية من خطر نشوب حرب إقليمية، خاصةً مع تصاعد التوترات مع دول الجوار مثل إسرائيل والسعودية.
- انتشار الأسلحة: قد يُشجّع امتلاك إيران لأسلحة نووية دولًا أخرى في المنطقة على السعي لامتلاك أسلحة مماثلة، ممّا قد يُؤدّي إلى سباق تسلّح خطير.
- التكلفة: إنّ تطوير وصيانة الأسلحة النووية مكلف للغاية، ممّا قد يُشتّت الموارد عن مجالات أخرى مثل الرعاية الصحية والتعليم.

- الأمان: تُخاطر إيران بوقوع حوادث نووية أو تسريبات، ممّا قد يُسبّب أضرارًا بيئية وصحية جسيمة.

الجوانب السلبية المحتملة لتسلح إيران النووي تكشف عن مجموعة من التحديات الخطيرة التي قد تواجهها الدولة على مختلف الأصعدة، يمكن أن يؤدي التسلح النووي إلى فرض عقوبات دولية أشد، مما سيؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الإيراني ويزيد من عزلة إيران عن المجتمع الدولي، ويحد من قدرتها على التعاون الاقتصادي والدبلوماسي مع الدول الأخرى،حيث يزيد امتلاك إيران لأسلحة نووية من خطر نشوب حرب إقليمية، خاصةً في ظل التوترات المتصاعدة مع دول الجوار مثل إسرائيل والسعودية، مما قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها.

علاوة على ذلك، قد يؤدي التسلح النووي الإيراني إلى تشجيع دول أخرى في المنطقة على السعي لامتلاك أسلحة مماثلة، مما قد يتسبب في سباق تسلح خطير يزيد من مخاطر النزاعات المسلحة ويهدد الأمن الإقليمي والدولي. من الناحية الاقتصادية، فإن تطوير وصيانة الأسلحة النووية يتطلب استثمارات ضخمة، مما قد يُشتت الموارد المالية بعيدًا عن مجالات حيوية مثل الرعاية الصحية والتعليم، ويؤثر سلبًا على التنمية البشرية في إيران.

يحمل التسلح النووي مخاطر جسيمة تتعلق بالأمان، حيث تُخاطر إيران بوقوع حوادث نووية أو تسريبات، مما قد يتسبب في أضرار بيئية وصحية جسيمة على المدى الطويل. بالنظر إلى هذه التحديات، يتضح أن التسلح النووي يحمل مخاطر كبيرة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بجدية عند تقييم السياسات الأمنية والاستراتيجية لإيران، لتحقيق توازن مستدام بين الأمن القومي والتنمية المستدامة.

التأثيرات الاجتماعية:

- قد يُؤدّي التسلح النووي إلى زيادة القلق العام بشأن السلامة والأمان، خاصةً بين السكان المدنيين.
- قد يُؤدّي إلى زيادة التمييز ضد الأقليات الدينية والإثنية.
- قد يُقوّض من حرية التعبير والديمقراطية.

تشير التأثيرات الاجتماعية المحتملة لتسلح إيران النووي إلى مجموعة من القضايا المعقدة التي قد تؤثر بشكل مباشر على حياة السكان المدنيين ونسيج المجتمع. فمن المرجح أن يؤدي التسلح النووي إلى زيادة القلق العام بشأن السلامة والأمان، حيث أن الخوف من حدوث حوادث نووية أو تصاعد النزاعات العسكرية قد يثير قلقاً واسعاً بين السكان، مما يؤثر على الاستقرار النفسي والاجتماعي. كما قد يساهم التسلح النووي في زيادة التمييز ضد الأقليات الدينية والإثنية، حيث قد تتصاعد المشاعر القومية والعداء تجاه الجماعات الأقلية في أجواء التوتر السياسي والعسكري، مما يؤدي إلى تهميشهم وزيادة التوترات الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، قد يقوض التسلح النووي من حرية التعبير والديمقراطية في إيران، حيث قد تلجأ الحكومة إلى تعزيز السيطرة والقمع للحفاظ على الاستقرار الداخلي في ظل الضغط الدولي والتوترات الداخلية، مما يؤدي إلى تقييد الحريات المدنية وتقويض مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويزيد من القمع السياسي ويقلل من مساحة النقاش العام والنقد البناء. بناءً على هذه التأثيرات، يتضح أن التسلح النووي يحمل مخاطر اجتماعية كبيرة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، ومن الضروري أن تتبنى السياسات الأمنية استراتيجيات متوازنة تراعي الحفاظ على السلامة الاجتماعية وتعزز من تماسك المجتمع واستقراره.

المطلب الثاني: انعكاسات التسلح الايراني على إيران إقليميا[1]

أثير التسلح الإيراني على علاقاتها الإقليمية يعكس تفاعلًا مع عدة جوانب، بما في ذلك الأمن والسياسة والاقتصاد والثقافة. وهذه بعض الانعكاسات الرئيسية:

1. زيادة التوترات الإقليمية: التسلح الإيراني يمكن أن يزيد من التوترات مع الدول المجاورة والقوى الإقليمية الأخرى مثل السعودية وإسرائيل. هذه التوترات قد تتسبب في تصعيد الصراعات المحتملة في المنطقة، مما يزيد من احتمالات اندلاع مواجهات مسلحة أو حروب بالوكالة، حيث تسعى كل دولة لحماية مصالحها وتأمين نفسها من التهديدات المتصورة.

2. تأثير على توازن القوى: يشكل التسلح الإيراني عاملاً مهماً في إعادة تشكيل توازن القوى في الشرق الأوسط. تحسين القدرات العسكرية الإيرانية قد يدفع الدول الأخرى إلى تعزيز قدراتها الدفاعية والهجومية، مما يؤدي إلى سباق تسلح إقليمي. هذا التعقيد في منظومة التوازن يمكن أن يدفع الدول إلى إعادة النظر في سياساتها الدفاعية، وتكوين تحالفات جديدة أو تعزيز التحالفات القائمة لتجنب الهيمنة الإيرانية.

3. تأثير على الحروب الإقليمية: التسلح الإيراني يؤثر بشكل مباشر على ديناميات النزاعات الإقليمية، مثل تلك الموجودة في سوريا والعراق واليمن. دعم إيران للجماعات المحلية المسلحة في هذه الدول يمكن أن يعزز من تأثيرها في الصراعات، مما يغير من موازين القوى على الأرض. على سبيل المثال، دعم إيران لحزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن يعزز من قدرتهم على مواجهة القوى المعارضة ويزيد من نفوذ إيران في هذه المناطق.

---

[1] الشهراني، س. ب. (أكتوبر، 2021). التوجهات البحرية الإيرانية: الأهداف والتحديات وحدود التأثير. مجلة الدراسات الإيرانية،ص ص: 69-93.

4. زيادة التأثير الإيراني في المنطقة: من خلال تعزيز قوتها العسكرية، تسعى إيران إلى ترسيخ مكانتها كقوة إقليمية رئيسية. هذا الدور المتعاظم يمكن أن يثير القلق لدى الدول الأخرى في المنطقة، مثل دول الخليج وتركيا، ويدفعها إلى اتخاذ إجراءات مضادة لتقليل نفوذ إيران. زيادة التأثير الإيراني قد يؤدي أيضاً إلى تغيير ديناميات التحالفات السياسية، حيث قد تسعى بعض الدول إلى التعاون مع قوى خارجية مثل الولايات المتحدة أو روسيا لموازنة النفوذ الإيراني.

5. تأثير على الأمن الإقليمي: التسلح الإيراني يمكن أن يؤدي إلى تغييرات في موازين القوى والتحالفات في المنطقة، مما يؤثر على الأمن الإقليمي بشكل عام. هذا قد يشمل زيادة الإنفاق العسكري، وتحسين القدرات الدفاعية والهجومية للدول المجاورة، والتعاون العسكري المتزايد بين الدول الإقليمية والدول الكبرى. كل هذه العوامل يمكن أن تزيد من حدة التوترات وتقليل فرص الاستقرار في المنطقة.

6. تأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى: قد يجبر التسلح الإيراني الدول الأخرى في المنطقة على إعادة تقييم سياساتها الخارجية واستراتيجياتها الأمنية. على سبيل المثال، قد تدفع هذه الدول إلى تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة أو تشكيل تحالفات جديدة لمواجهة التهديد الإيراني. كما قد يؤدي التسلح الإيراني إلى دفع بعض الدول إلى السعي للحصول على أسلحة متقدمة أو حتى تطوير برامج نووية خاصة بها كوسيلة للردع.

أي أن هذا التسلح يزيد من التوترات مع الدول المجاورة ، مما يرفع من احتمالات اندلاع مواجهات مسلحة أو حروب بالوكالة في المنطقة. كما يؤثر بشكل كبير على توازن القوى في الشرق الأوسط، حيث يدفع الدول الأخرى إلى تعزيز قدراتها الدفاعية والهجومية، مما يؤدي إلى سباق تسلح إقليمي معقد يتطلب إعادة النظر في السياسات الدفاعية وتشكيل تحالفات جديدة أو تعزيز التحالفات القائمة. بالإضافة إلى ذلك، يلعب التسلح الإيراني دورًا

حاسمًا في ديناميات النزاعات الإقليمية مثل تلك الموجودة في سوريا والعراق واليمن، حيث يعزز دعم إيران للجماعات المحلية المسلحة من تأثيرها في هذه الصراعات ويغير موازين القوى على الأرض. من خلال تعزيز قوتها العسكرية، تسعى إيران إلى ترسيخ مكانتها كقوة إقليمية رئيسية، مما يثير القلق لدى الدول الأخرى في المنطقة ويدفعها إلى اتخاذ إجراءات مضادة لتقليل نفوذ إيران، ويؤدي إلى تغيير ديناميات التحالفات السياسية حيث تسعى بعض الدول إلى التعاون مع قوى خارجية لموازنة النفوذ الإيراني. يمكن أن يؤدي التسلح الإيراني إلى تغييرات في موازين القوى والتحالفات في المنطقة، مما يؤثر على الأمن الإقليمي بشكل عام، ويزيد من الإنفاق العسكري والتعاون العسكري بين الدول الإقليمية والدول الكبرى، مما يزيد من حدة التوترات ويقلل من فرص الاستقرار في المنطقة. أخيرًا، قد يجبر التسلح الإيراني الدول الأخرى على إعادة تقييم سياساتها الخارجية واستراتيجياتها الأمنية، مما يدفعها إلى تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة أو تشكيل تحالفات جديدة لمواجهة التهديد الإيراني، وقد يؤدي أيضًا إلى سعي بعض الدول للحصول على أسلحة متقدمة أو تطوير برامج نووية خاصة بها كوسيلة للردع.

المبحث الثاني: انعكاسات التسلح الإيراني على الشرق الأوسط

المطلب الأول: الدور الإيراني في الشرق الأوسط

يستحوذ الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط على اهتمام كبير من قبل الكثيرين، إذ يقر الجميع بدور إيراني إقليمي فاعل في هذه المنطقة، ولا ينحصر هذا الدور فقط في التأثير السياسي، وإنما يشمل أبعاداً جيوبوليتية واستراتيجية بالإضافة إلى الأبعاد الثقافية والدينية. ويعتبر الدور الإيراني وتأثيره في الشرق الأوسط نتاجاً طبيعياً لسياسة إيران الخارجية التي يقر العديد من المحللين والمهتمين والمتابعين بغموضها وصعوبة فهمها.[1]

[1] سنية الحسيني، طبيعة الدور الإيراني ، مركز الخليج للأبحاث، العدد85

خلال فترة حكم الشاه، كانت إيران القوة الإقليمية الأبرز في منطقة الشرق الأوسط وحليفًا رئيسيًا للولايات المتحدة، مما مكّنها من تحقيق نفوذ ملموس، خاصة بعد انسحاب القوات البريطانية من شبه الجزيرة العربية. منذ الستينات، ركزت السياسة الخارجية لإيران على غرب آسيا، بما في ذلك الخليج جنوبًا، والبلدان العربية غربًا، وأفغانستان وباكستان والمحيط الهندي شرقًا وجنوب شرقًا. بررت إيران سياستها الخارجية آنذاك بحماية مصالح أمنها القومي وضمان استقرار تلك البلدان، مدعية أن ذلك يضمن أمن خطوط نقل النفط عبر الخليج.

لم تتردد إيران في شن اعتداءات أو اتخاذ مواقف مزدوجة لتحقيق أهدافها. ففي عام 1973، شاركت في ضرب رجال العصابات في إقليم بلوشستان الباكستاني المجاور لحدودها، وأوقفت دعمها للأكراد بعد اتفاق مع العراق. كما استمرت في لعب دور هام في عمان رغم انتهاء القتال، حيث احتفظت بعدد من قواعدها الجوية والبحرية هناك.

وبعد قيام الثورة الإسلامية طرأ تحول على علاقات إيران الإقليمية في المنطقة، خاصة بعد تبدل سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران واعتبارها عدواً بعد أن كانت حليفاً، واصطدام مبادئ الثورة الإسلامية بجدار الاختلاف السياسي مع العديد من الأقطار الإسلامية والعربية والاختلاف المذهبي مع الحركات الإسلامية السنية. ولكن طموحات الجمهورية الإسلامية وأهدافها السياسية بقيت ثابتة ولم تتغير رغم الحصار الأمريكي[1]

إيران لم تخف رغبتها في الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط لتصبح القوة الإقليمية العظمى. ومع ذلك، فإن افتقارها للقوة العسكرية الكافية الضرورية لتحقيق هذا الدور يمثل العقبة الرئيسية التي تواجهها حاليًا في تحقيق أهداف سياستها الخارجية في المنطقة، وهي القوة التي كانت تمتلكها خلال حكم الشاه وتحالفها مع الولايات المتحدة.

[1] سنية الحسيني، مرجع سبق ذكره

المطلب الثاني: الموقف الإيراني في الشرق الأوسط:

إيران لم تخف رغبتها في الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط لتصبح القوة الإقليمية العظمى. مع ذلك، يظل افتقارها للقوة العسكرية الكافية العقبة الرئيسية التي تواجهها حاليًا في تحقيق أهداف سياستها الخارجية في المنطقة، وهي القوة التي كانت تمتلكها خلال حكم الشاه وتحالفها مع الولايات المتحدة. تتجاوز أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط مجرد الاهتمام بالأمن القومي والإقليمي إلى مرحلة الهيمنة وبسط النفوذ في العديد من المناطق العربية والإسلامية المجاورة والبعيدة عن الجمهورية الإسلامية. ويؤكد قادة إيران أن بلادهم تسعى لتحقيق أهدافها الخارجية من خلال نمطين من القوة: القوة الخشنة كآلية دفاعية لحماية مصالحها الوطنية الحيوية وكوسيلة ردع لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، والقوة الناعمة لتعزيز دورها ومصالحها ونفوذها في المنطقة.

تعتمد القوة الخشنة على امتلاك إيران قدرة عسكرية كبيرة وفعالة لضمان تحقيق أهدافها الخارجية في المنطقة وتعزيز مكانتها الإقليمية وقدرتها على بسط النفوذ. تستخدم إيران هذه القوة لتحقيق سياستها الخشنة في الشرق الأوسط من خلال حروبها المباشرة مثل حربها مع العراق أو من خلال السعي لامتلاك السلاح النووي. هذا السلاح سيمنحها قوة ردع هائلة في منطقة تفتقر معظم دولها لهذا النوع من السلاح، مما يجعل إيران قوة نووية مكافئة لأقوى دول المنطقة مثل إسرائيل، ويغير توازن القوى العسكرية في المنطقة بأكملها. هذا يفسر محاولات إسرائيل والولايات المتحدة المستمرة، مع حشد حلفائهم، لردع إيران عن امتلاك السلاح النووي.

لم تختلف سياسة إيران اليوم في امتلاك القوة الخشنة لتحقيق أهدافها الخارجية عن سياستها في الماضي؛ فقد سعت منذ عهد الشاه لأن تكون قوة عسكرية بارزة في الشرق الأوسط، بل وسعت لامتلاك ترسانة نووية بمساعدة الولايات المتحدة، حليفتها الأقوى آنذاك. بالإضافة إلى القوة الخشنة، تستخدم إيران القوة الناعمة لتعزيز دورها ونفوذها في المنطقة، عبر توظيف الوسائل الدبلوماسية والثقافية والدينية لبناء تحالفات وتأثيرات ممتدة. تسعى إيران إلى استغلال الهوية الإسلامية والقومية الفارسية لتعزيز نفوذها،

مستخدمة المؤسسات الدينية والثقافية والاقتصادية كوسائل لتعميق تأثيرها في دول مثل العراق ولبنان وسوريا واليمن.

بهذه الاستراتيجية المتكاملة من القوة الخشنة والناعمة، تحاول إيران تعظيم تأثيرها الإقليمي والدولي، متجاوزة العقبات المادية واللوجستية التي تواجهها. ومع استمرار التوترات الإقليمية والدولية، تظل السياسة الإيرانية محط اهتمام ومراقبة دولية، خاصة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفائهما، الذين يسعون جاهدين لكبح جماح التوسع الإيراني والحد من نفوذها المتزايد في الشرق الأوسط.

ولهاذا فإن إيران تسعى جاهدة إلى الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط وتحقيق مكانة إقليمية ريادية، مستخدمة استراتيجية متكاملة تجمع بين القوة الخشنة والقوة الناعمة. على الرغم من رغبتها الواضحة في التوسع والسعي لامتلاك السلاح النووي كوسيلة لتعزيز ردعها، فإن افتقارها للقوة العسكرية الكافية يعتبر عائقًا رئيسيًا يحول دون تحقيق أهدافها بالكامل. لذلك، تعتمد إيران على توظيف القوة الناعمة، بما في ذلك الوسائل الديبلوماسية والثقافية والدينية، لتوسيع نفوذها وتحقيق أهدافها الإقليمية والدولية. ومع ذلك، يستمر تواجدها وأنشطتها في المنطقة في مركز اهتمام دولي، مع جهود متواصلة من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفائهما لمواجهة واحتواء توسع إيران والحد من تأثيرها.

- ومن بين الادوار التي تلعبها ايران اقليميا دعمها لحركة أنصار الله ، وهي حركة سياسية إسلامية يمنية، مسلحة متحالفة مع إيران ضمن الصراع الإيراني السعودي بالوكالة ولمحاربة النفوذ الأمريكي الإسرائيلي، ظهرت في محافظة صعدة شمال اليمن في التسعينيات كحركة دينية زيدية، وتتخذ منها مركزاً رئيسياً لها. عرفت إعلامياً وسياسياً باسم الحوثيين نسبة إلى مؤسسها بدر الدين الحوثي الزعيم الديني للحركة.[1]

[1] "أنصار الله الحوثيون." ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، تاريخ الاطلاع: 22/05/2024 على الساعة 22:00، ar.wikipedia.org/wiki/أنصار_الله_الحوثيون.

الدعم الإيراني مكّن الحوثيين من خوض الحروب الست التي شنتها الحكومة عليها بين عامي 2004 و2010.

وتمثلت ذروة هذا الدعم خلال الانقلاب على الشرعية، حيث لم يجد الحوثيون حرجاً في كشف علاقاتهم بإيران التي تحولت إلى شريك استراتيجي، فهبطت الطائرات الإيرانية في مطار صنعاء محملة بعناصر الحرس الثوري، إضافة إلى مواد وتكنولوجيا عسكرية.

وخلال عملية "عاصفة الحزم"، ومن بعدها "إعادة الأمل"، التي شنها تحالف دعم الشرعية في اليمن، شكل تهريب الأسلحة الإيرانية إلى صنعاء تهديداً لجيران اليمن وعلى رأسها السعودية التي استهدفتها صواريخ إيرانية من الأراضي اليمنية.

طموحات ومطامع إيران التوسعية والطائفية لم تطل اليمن فقط بل حاولت زرع أذرع لها في المنطقة عبر تمويل شبكات إرهابية في دول خليجية.

الدور الإيراني الداعم للجماعات الإرهابية طال شرق السعودية، وتحديداً بلدة العوامية في القطيف، ما دفع وزارة الداخلية إلى الإعلان عن مواجهة خلايا إرهابية على علاقة بإيران التي تأوي أغلب المطلوبين.

وفي الكويت، كشفت التحقيقات في قضية "خلية العبدلي" الشهيرة عن ضلوع إيران وحزب الله في القضية التي استهدفت أمن الكويت، وهو ما دفع الكويت إلى خفض التمثيل الدبلوماسي مع طهران.

البحرين أيضاً اتهمت في أكثر من مناسبة إيران بدعم وتمويل جماعات إرهابية وتهريب الأسلحة والمتفجرات، وكشفت بالدلائل الدور الإيراني المشبوه في محاولة زعزعة أمن الدولة[1].

[1] العربية ، 5 جوان 2018 ، كيف ومتى بدأت علاقة إيران بميليشيات الحوثي في اليمن؟ ، 01/05/2024 على الساعة 10:00 ، www.alarabiya.net/arab-and-world/yemen/2018/01/05/كيف-ومتى-بدأت-علاقة-إيران-بميليشيات-الحوثي-في-اليمن؟.

❖ برز أيضا الموقف الإيراني من ملحمة "طوفان الاقصى" فلا يخفى على أي متابع لشؤون الشرق الأوسط، علاقة إيران بفصائل المقاومة الفلسطينية، والدعم الذي قدمته لها طوال عشرات السنين، هذه العلاقة معروفة ولا تنكرها إيران، فبعد الهجوم المباغت على إسرائيل من قبل حماس، خرج المرشد الأعلى الإيراني، آية الله علي خامنئي، وأشاد بما سماه "الزلزال المدمر" لإسرائيل، وقال: "نحن نقبل أيادي أولئك الذين خططوا للهجوم"[1].

وبالمقابل أكد الرئيس الإيراني ابراهيم رئيسي إن "إيران تدعم الشعب الفلسطيني في دفاعه المشروع"، مؤكداً أن المعادلة تغيرت وأن إثارة الحرب ليست لصالح الصهاينة لأن الشعب الفلسطيني هو المنتصر في هذه الساحة"، وأضاف: " إن الكيان الصهيوني وداعموه مسؤولون عن تعريض أمن المنطقة للخطر ويجب محاسبتهم"، داعياً العالم لمشاهدة حقيقة أن تراكم الظلم وعدم العدالة تجاه الشعب الفلسطيني وإهانة النساء وتدنيس الأقصى أمر غير دائم[2].

❖ حزب الله يتمتع بعلاقات وثيقة مع إيران، والتي تشمل الدعم المالي والعسكري. كما أن له علاقات قوية مع القيادة البعثية في سوريا، تحديدًا مع الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد وابنه وخليفته بشار الأسد. دعم حزب الله انتفاضة الأقصى، وهو يعبر عن مواقفه السياسية والاجتماعية التي تتماشى مع أيديولوجيته ومصالحه الإقليمية. الدعم

[1] رضا صابتي، لماذا تتصدر إيران المشهد عند الحديث عن حرب غزة؟ bbc، 2023.

https://www.bbc.com/arabic/articles/cw42n3ew8e0o

[2] وكالة تنسيم الدولية للأنباء، رئيسي ة " طوفان الأقصى" 2023.

/https://www.tasnimnews.com/ar/news/2023/10/08/2968352

الإيراني يساعد حزب الله في تنفيذ عملياته السياسية والعسكرية، بينما العلاقات مع سوريا توفر له قناة امدادية واستراتيجية مهمة.

حيث تمثلت استفادة إيران من حزب الله في حصولها على نافذة ممتدة على البحر الأبيض المتوسط وما وراءه – ووسيلة لاستهداف أعدائها عن بعد. ومن ناحية أخرى، فإن حزب الله الشيعي اللبناني هو جزء من مخطط جيواستراتيجي إيراني لتأسيس "قوس نفوذ شيعي" يمتد من ايران عبر العراق وسوريا ولبنان.

- ترتبط الميليشيات الشيعية العراقية المسلحة بإيران في التمويل والتسليح والتدريب، وتُعد الذراع التنفيذية لها لإنجاز ما يعتبره خصومها "مشروعها التوسعي المذهبي وتثبيت هيمنتها في العراق"، وقد أسهم في تحقيق ذلك تمتع تلك الفصائل بنفوذ عسكري وسياسي واقتصادي وإعلامي واسع في البلاد.

وتتبع هذه الفصائل إيران في توجهاتها السياسية والعسكرية والدينية، بناء على إيمان قادتها وعناصرها بعقيدة "ولاية الفقيه"، التي تتضمن الانصياع لسلطة الفقيه، المتمثلة عندهم بالقيادة الإيرانية، كما يؤمنون بالمبادئ الثورية الإيرانية العابرة للحدود؛ مما يجعلهم في صدام مع التيار الصدري وفي علاقة حرجة مع مرجعية النجف.

- يستمر الحديث عن ايران وحلفاءها ودورها في المنطقة من خلال ما يعرف بمحور المقاومة فهو تحالف من الجماعات المعارضة لإسرائيل والنفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، تقود إيران هذا المحور، ويضم حزب الله في لبنان، وحركة حماس في غزة، وميليشيات في العراق، وجماعة أنصار الله الحوثية في اليمن.

وحول علاقة هذا المحور بنفوذ إيران في الشرق الأوسط يقول الدكتور عباس خا مه يار "إذا كان هذا النفوذ يدعم الشعوب الإسلامية والعربية في الدفاع عن نفسها وعن أراضيها وكرامتها، فأين المشكلة؟" مؤكداً أنّ الإيرانيين لا يطلبون شيئًا بسبب دعمهم لجهاتٍ أو

دول بعينها، مضيفاً أنّ الإيرانيين "دفعوا وما زالوا يدفعون ثمناً باهظاً بسبب هذا الدعم، وإن كانوا يريدون تطوير وتوسيع نفوذهم في المنطقة لكانت طرق المساومة مع الأمريكيين والعالم الغربي أكثر جدوى ونفعاً ومصلحة".

المبحث الثالث: انعكاسات التسلح الإيراني على علاقاتها الدولية

المطلب الأول: الاتفاق النووي ومبرراته

أشارت وقائع أزمة الملف النووي الإيراني بأن طرفي الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه بين القوى الغربية وإيران في 14 جويلية 2015, قد اعتمدا سلوكا دوليا هو أقرب إلى نظرية المباريات (zero sum game) التي تنطوي على وجود فائز وخاسر مع إلحاق الخسائر بأطراف إقليمية أخرى، وبصفة رئيسة دول الخليج العربي، وبشكل أخص المملكة العربية السعودية لاعتبارات خاصة بالجوار الجغرافي والتنافس المذهبي والدور الإقليمي، على الرغم من أن الهدف الرئيس للاتفاق هو تحقيق المكاسب" دون التركيز بدرجة أكبر على خسارة الأطراف الأخرى، لأنها تجسد الموازين المتحركة في منطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من أن ثمة أسباب اقتصادية ومالية وصعوبات تقنية كانت تكتنف . البرنامج النووي دفعت إيران إلى الاستعداد لقبول الشروط الدولية، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى تجنب خيار اللجوء للعمل العسكري بما يمنع إيران من امتلاك القدرة النووية[1].

لذلك فإن ما تم التوصل إليه بعد من الأمور المهمة التي لها مساس مباشر في أوضاع منطقة الشرق الأوسط والذي جاء بعد لقاءات طويلة من المفاوضات التي استمرت لسنوات عديدة من أجل إيجاد صيغة تتفق عليها إيران والقوى الكبرى المؤثرة في تشكيل بنية النظام الدولي، فكانت صيغة تضم العديد من الجوانب القانونية والتقنية وكذلك الدبلوماسية التي ترتبط بموضوع الخيارات الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط والتي

[1] الإتفاق النووي الإيراني وانعكاساته الإقليمية والدولية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، مجلة علمية محكمة متخصصة، تصدر عن جامعة عمان الأهلية، العد01، المجلد،32، 2020 ص:35

استخدمها المفاوض الإيراني بصير وحنكة عالية أسهمت في قبول القوى الكبرى برغبة إيران في الدخول بمفاوضات وفق قاعدة الاحترام المتبادل.

ويمثل الاتفاق النووي بين إيران والسداسية الدولية المرحلة الثالثة والأخيرة من المفاوضات التي جرت بين الطرفين، حيث سبق أن جرى الإعلان عن الاتفاق الانتقالي في جنيف في نوفمبر 2013، ثم اتفاق لوزان الإطاري في أفريل 2015، أعقبه توفيق الاتفاق النهائي في 14 جويلية 2015 الذي عزز عدد من الإجراءات والضمانات الرقابية الصارمة على الأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية ووضع قيوداً على مستوى تخصيب اليورانيوم والبلوتونيوم وحدد عدد أجهزة الطرد المركزي التي تملكها إيران إذ تأمل الدول العربية التأثير على محاولة إيران صناعة قنبلة نووية، كما يوفر الاتفاق وقتا أطول القيام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها باتخاذ إجراءات للحيلولة دون ذلك، وفي حال انتهاك إيران لبنود الاتفاق. فتمة مواد تنص على عودة فورية إلى العقوبات الدولية والأميركية عليها.

ويؤكد الاتفاق النووي على المبادئ الأساسية التي سبق أن جرى إقرارها في الاتفاق الإطاري الذي تم توقيعه في أفريل 2015, على التزام إيران بتقليص قدراتها النووية من أجهزة الطرد المركزي، ومخزون اليورانيوم المخصب وغيرها من النشاطات خلال سنوات عدة، ويسمح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام بعمليات تفتيش أوسع، وذلك بهدف منع إيران من صنع السلاح النووي وتقديمها ضمانات تنفي أية نية لديها في امتلاك السلاح. النووي مع احتفاظها بحقها في تطوير طاقة نووية مدنية في المقابل ترفع . العقوبات الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة. والاتحاد الأوروبي على إيران والتي أثرت بشكل كبير على اقتصادها بصورة تدريجية، وبالفعل تم رفع أولى العقوبات خلال النصف الأول من عام 2016 بعد أن أبدت إيران التزامها بالتعهدات الواردة في الاتفاق الذي يشير أيضاً بأنه في حال انتهاك إيران لتلك التعهدات فإنه يمكن فرض العقوبات مجددا، وهذا الشرط يعني إمكانية إعادة فرض العقوبات لمدة خمسة عشر عاماً قادمة.

وبالفعل أعادت الولايات المتحدة فرض العقوبات على إيران في 4 نوفمبر 2018 بعد أن رفعتها في أعقاب توقيع الاتفاق النووي في جويلية 2015 وتشمل العقوبات الأمريكية مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والصناعية. وعلى رأسها قطاع النفط الذي يعتبر مصدر الدخل الأساس للعملات الصعبة التي تحتاجها إيران، وكان من أبرز تلك العقوبات

- مشتريات الحكومة الإيرانية من النقد الأمريكي (الدولار). تجارة إيران في الذهب والمعادن الثمينة الأخرى.
- معادن الغرافيت والألمنيوم والحديد والفحم فضلا عن برامج كمبيوتر تستخدم في الصناعة.
- التحويلات المالية بالريال الإيراني.
- نشاطات تتعلق بأي إجراءات مالية لجمع تمويلات تتعلق بالدين السيادي الإيراني.
- قطاع السيارات في إيران.
- مشغلي الموانئ الإيرانية والطاقة وقطاعات النقل البحري وبناء السفن
- التحويلات المالية المتعلقة بالنفط الإيراني.
- التحويلات والتعاملات المالية لمؤسسات أجنبية مع البنك المركزي الإيراني.

ومن جانب آخر فقد اختلفت وجهات نظر الدول الموقعة على الاتفاق تبعاً لما تمليه عليها مصالحها الحيوية سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية ويظهر ذلك جلياً في المبررات الآتية[1]:

المبررات الإيرانية

أ. تحقيق المكانة الدولية عاشت إيران طيلة العقود الأربعة الماضية. حالة من التأهب تبعاً لمبدأي الهجوم والدفاع اللذين كانا من أبرز سمات الاستراتيجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ قيام نظام الجمهورية الإسلامية عام 1979 الذي رفع شعار تصدير الثورة . وفقاً للمصالح الوطنية الإيرانية القائمة على تطلعات

[1] الإتفاق النووي الإيراني وانعكاساته الإقليمية والدولية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، مجلة علمية محكمة متخصصة، تصدر عن جامعة عمان الأهلية، العد01، المجلد،32، 2020 ص:36

إيديولوجية هدفها فرض النموذج السياسي الإيراني في المنطقة بدءاً من دول الجوار العربية التي كانت هدماً رئيساً لمبدأ الهجوم أما مبدأ الدفاع فقد اتبعته إيران أمام التهديدات التي تحيط بها والمخاطر التي تستهدف أمنها القومي – حسب الرؤية الرسمية الإيراني – فهي لم تحظ طوال هذه العقود باعتراف واضح بمكانتها الدولية. وشرعيتها من القوى الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت من أشد الرافضين لهذه المكانة والشرعية. وقد خلق هذا الأمر قلقاً مستمراً حلينا لحفظ النظام الذي هو من أول الواجبات حسب مؤسس الجمهورية الإسلامية الخميني، حيث تحولت هذه الرؤية لتصبح إحدى ركائز السياسة في إيران، وقد انعكس هذا بشكل ملحوظ على مفهوم الأمن القومي الإيراني وإستراتيجياته

ب. التقليل من التهديدات الأمنية سعت إيران بعد الاتفاق النووي إلى تبديد التهديد الأمني ومخاطر المواجهة المباشرة التي لازمت إيران. طوال السنوات القليلة الماضية، لكن ذلك لا يعني انعدام التهديد بل قد يؤدى إلى تعقيد المخاطر الأمنية نتيجة القواعد المطروحة في العلاقات الدولية الواجب التزام إيران بها الأمر الذي يضع الأمن القومي أمام تحد آخر هو تطوير العقيدة الأمنية الإيرانية حسب مستجدات المرحلة القادمة.

ج. إبراز معالم النموذج الإيراني: تجد إيران بأنها قد حصلت جراء توقيعها الاتفاق على اعتراف المجتمع الدولي بها وبمطالبها المشروعة بشكل صريح ومجمع عليه، كون الاتفاق يغير ركيزتها من هاجس الأمن والاستقرار إلى إبراز معالم النموذج الإيراني في المنطقة. وهو المفهوم الذي سعى مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية علي خامنتي تقديمه تحت عنوان النموذج الإسلامي الإيراني للتقدم.

د. الاعتراف بإيران كدولة نووية سلمية سعت إيران للتعبير عبر الاتفاق فيما يتعلق بالملف النووي إلى اعتراف الأطراف الأخرى بها كدولة. نووية سلمية عادية

هـ. تقريب الرؤى بين الأطراف السياسية الإيرانية وتجاوز الخلافات التقليدية فيما بينها : لم يكن بإمكان المفاوض الإيراني التوصل إلى توقيع اتفاق يتضمن تقديم تنازلات على مستوى الملف النووي دون المساس بالجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية الأمر الذي فرض تحقيق اتفاق ضمنى مسبق بين الأطراف السياسية الإيرانية كافة

عبر تجاوز مرحلة الخلافات وبناء استراتيجية الفوز المتبادل خاصة أن تجربة الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد ادت دوراً مهما مما في التحالفات التي تقارب الرؤى وتجاوز الخلافات التقليدية، وفي تغيير خريطة الا السياسية، وذلك ما أفرزته نتائج الانتخابات الرئاسية من : خلال تبني أغلب وسائل الإعلام المؤيدة للرئيس حسن روحاني للمفاوضات : سبقت توقيع الاتفاق وذلك بتفويض من المرشد علي خامنئي قبل قبل الانتخابات الرئاسية

و. رفع العقوبات الاقتصادية ترغب إيران بإلغاء العقوبات الاقتصادية. المفروضة عليها، بما يسهم في إحداث نقلة نوعية في وضعها الاقتصادي ومشاركتها في الأسرة الدولية على قدم المساواة، فقد تقلص الاقتصاد الإيراني بنسبة 15-20% عن مستواه الطبيعي نتيجة العقوبات المفروضة عليها عام 2012 كما الحقت العقوبات بحياة الإيرانيين أضراراً بالغة. وقد اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بذلك ضمنياً حينما قالت بأن العقوبات خلفت صعوبات في تمويل شراء إيران الدواء والغذاء

ز. العودة لسوق النفط العالمية سمح الاتفاق لإيران بالعودة السريعة. لسوق النفط العالمية واحترام حصتها النفطية المنتجة التي كانت . عليها عام 2011 أي قبل فرض العقوبات الاقتصادية، فقد أشارت البيانات الرسمية الصادرة عن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بأن هذه الحصة وصلت إلى 3.3 مليون برميل يومياً، وهو ما يعادل 13.4 من الإنتاج العام لتلك المنظمة في حين تراجع معدل الإنتاج اليومي إلى 2,7 مليون برميل يومياً في عام 2013 ليشكل فقط 10,2 من الإنتاج العام لأوبك

المبررات الدولية:

أ. منع إيران من امتلاك السلاح النووي: شكل الاتفاق النووي الإيراني الذي جرى التوقيع عليه بين إيران والسداسية الدولية في 14 جولية 2015 في العاصمة النمساوية فيينا نقلة نوعية في العلاقات الإيرانية الخارجية، وذلك حسب ما جاء في المواقف التي عبرت عنها الدول الموقعة على الاتفاق التي لخصت مواقفها

بتطلعاتها إلى تحقيق تحولات مهمة في الأمن والاستقرار في المنطقة، مع التأكيد على إضعاف فرصة امتلاك إيران للقنبلة النووية كأساس لنجاح الاتفاق وقد جاء هذا الاتفاق الذي أصدره مجلس الأمن الدولي بموجب قرارها الرقم 2231 الصادر في 20 جويلية 2015 بعد أن جرت الموافقة عليه بالإجماع، ليشيع بأنه الطريقة المثلى لمنع إيران من امتلاك الأسلحة النووية (Obama) أو أن الاتفاق يقطع الطريق ليس فقط أمام تخصيب اليورانيوم في إيران بل وأيضاً أمام تخصيب البلوتونيوم

ب. تمكين القوى المعتدلة وتقوية المجتمع المدني الإيراني على مدى ما يقارب من عقد ونصف دارت اتصالات ومفاوضات بين إيران والسداسية الدولية للتوصل إلى اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني الذي أثار شكوك ومخاوف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من امتلاك إيران السلاح النووي، لذلك سعت السداسية الدولية إلى الاتفاق مع الجانب الإيراني بما يمكن القوى المعتدلة في إيران من فرض آرائها على صناع القرار في السير بطريق التنمية الاقتصادية والابتعاد عن التطلعات العسكرية مما يترتب عليه علاقات تجارية تقوم على الاعتماد المتبادل بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول الكبرى والذي يمنح القادة الإيرانيين الدافع السلوك منحى مسؤول ومعاقبتهم إن لم يفعلوا ذلك ، وبشير هذا الرأي إلى أن ثلاثة ونصف من الغضب والعلاقات السلبية بين إيران والغرب والعزلة الدولية التي تم فرضها على إيران لم يكن لها تأثير إيجابي على الإطلاق في طبيعة النظام الإيراني

ج. الرغبة بإعادة دمج إيران في النظام الدولي : تبنت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما سياسة تقوم على الانفتاح على إيران والسعي الرفع العقوبات الاقتصادية عنها، وإعادة دمجها في النظام الدولي في حالة التزامها بالاتفاق الخاص بتطوير برنامج نووي سلمي تحت الإشراف الدولي. وقد دافع أوباما عن سياسة الارتباط أو الخيار الدبلوماسي مع إيران، وأوضح بأن هذا الخيار يمكن أن يخدم المصالح الأمريكية بشكل أفضل من العقوبات، وأن تلك العقوبات نجحت في جذب إيران نحو طاولة المفاوضات, ولكنها لم تنجح في تقليص البرنامج النووي الإيراني بل

شهد توسع في ظل العقوبات، وأن استخدام الخيار العسكري في التعامل مع إيران سوف يؤدي إلى نتائج مدمرة في منطقة الشرق الأوسط وبالتالي فالخيار الدبلوماسي هو الأفضل للتعامل مع إيران

د. دفع إيران لاتباع سياسة خارجية واقعية اتجهت رغبات بريطانيا وفرنسا نحو مساهمة الاتفاق في فتح آفاق السياسة خارجية إيرانية جديدة تعتمد الواقعية وتحسن العلاقات التجارية والسماح للإيرانيين بالانفتاح على العالم والالتزام بقواعد المجتمع الدولي

هـ. تأثير توجهات الرأي العام الأمريكي أظهرت إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما بأنها لم تعد تتحمس للتدخل في المنطقة، وذلك انعكاساً لتوجهات الرأي العام الأمريكي نتيجة للثمن الاقتصادي والبشري الذي دفعته الولايات المتحدة الأمريكية في غزوها واحتلالها للعراق، يضاف إلى ذلك اقتناع دوائر صنع القرار الأمريكي بان قدرتهم على التأثير في مجريات الأمور في الشرق الأوسط أصبحت محدودة وغير مرحب بها، وخاصة في مرحلة ما بعد ما عرف بثورات الربيع العربي، ورفض قطاع واسع من الرأي العام العربي والقوى السياسية المتباينة لأي دور أمريكي بعد فقدها المصداقية والتشكيك في نياتها، الأمر الذي زاد من الإدراك الأمريكي في محدودية الدور الذي يمكن أن تلعبه في المنطقة وعدم الترحيب به، وبالتالي وصلت قناعات دوائر الحكم الأمريكية لاقتناعات واقعية بضرورة عدم القيام بأي دور مؤثر، ومن بين ذلك دورها في الملف النووي الإيراني [1]

واستناداً لما تقدم فإن توقيع الاتفاق النووي بين إيران والسداسية الدولية قد عطل تطلعات إيران لامتلاك السلاح النووي لبضع سنوات، إلا أنه لم ينه المخاطر المحتملة من البرنامج النووي الإيراني كون الاتفاق لم يقوض البنية الأساسية النووية، الأمر الذي أبقى على الخيارات الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، وحقق لها مجموعة من المكاسب وذلك بفعل حالة التداخل بين مجموعة كبيرة من العناصر والأطراف المتشابكة والمتداخلة التي لها علاقة مباشرة بهذا البرنامج وتلك الخيارات.

[1] الإتفاق النووي الإيراني وانعكاساته الإقليمية والدولية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، مجلة علمية محكمة متخصصة، تصدر عن جامعة عمان الأهلية، العد01، المجلد،32، 2020 ص:37

المطلب الثاني: التداعيات الدولية الناجمة عن الاتفاق النووي

أفرز الاتفاق النووي الذي تم التوقيع عليه من قبل إيران والدول الغربية في تموز 2015 عن تداعيات دولية جاءت لتستكمل الآثار والنتائج التي خلفتها أزمة البرنامج النووي الإيراني، إذ استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية توظيف المواقف الدولية طيلة سنوات هذه الأزمة منذ بدايتها عام 2002 عندما كشفت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية عن وجود نشاطات عسكرية للبرنامج النووي الإيراني، وتأجيل تداعيات الأزمة بتوقيع الاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية في تموز 2015, ومن ثم عودتها في أعقاب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق في ماي 2018

ولم يكن خافياً أن الإدارات الأمريكية قد نجحت في استثمار جهودها الدبلوماسية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالتنسيق على مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى في الضغط على إيران لمنعها من تطوير قدرات برنامجها النووي، وذلك من خلال إطلاق التهديدات بتوجيه ضربة وقائية لإجهاض هذا البرنامج بالتزامن مع عدد من الأدوات القانونية المتعلقة بفرض عقوبات اقتصادية ومالية ضد إيران

وقد بدا واضحاً أن الاتفاق النووي كان له دور مؤثر في حصول تغيرات مهمة على صعيد العلاقات الدولية، خاصة بعد الاعتراف بسلمية البرنامج النووي الإيراني كونه أعاد قبول إيران في منظومة العلاقات الدولية بعد أن حرمت من هذا الحق منذ قيام نظام الجمهورية الإسلامية عام 1979، لذلك كان لتوقيع الاتفاق دور واضح ومؤثر في المجالات الآتية[1]:

سوق الطاقة:

يعتمد سوق الطاقة على إنتاج النفط وتسويقه، إذ يعد النفط مركز الثقل في ميزان فضاء الطاقة العالمي، وتتبع المكانة الدولية المتحققة للنفط من سهولة نقله – مقارنة بالغاز – من مواقع الإنتا إلى نقاط الاستهلاك المنتشرة في أرجاء العالم، وغالباً ما تتجه إليه

[1] الإتفاق النووي الإيراني وانعكاساته الإقليمية والدولية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، مجلة علمية محكمة متخصصة، تصدر عن جامعة عمان الأهلية، العد01، المجلد،32، 2020 ص:37

الأنظار عندما يتعلق الأمر بأسعاره التي تشهد تبايناً مستمراً في كثير من الأحيان تبعاً لحالة استقرار السوق المرتبط بكمية الاحتياطات التي تبلغ عالمياً نحو 223 مليار طن، حيث تستحوذ المملكة العربية السعودية على 17% من تلك الاحتياطيات، في حين يبلغ إجمالي احتياطيات إيران والكويت والعراق والإمارات 30%، أي أن خمس دول من منطقة الشرق الأوسط إلى جانب فنزويلا هم الدول الست الأكبر في سوق النفط والتي تمتلك قرابة ثلثي احتياطيات العالم من النفط (2013)

لذلك استمر تأثير النفط كعامل مؤثر في العلاقات الدولية، وظهر دوره واضحاً في عوامل الجغرافية السياسية التي دفعت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية للتقارب مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، فكان لهذا المورد ثقله المميز في تحديد مسار المفاوضات التي جرت حول البرنامج النووي الإيراني وأفضت إلى الاتفاق النووي، فالجانب الغربي لم يدخر جهداً من أجل الاستمرار في إلحاق الضرر في الاقتصاد الإيراني عبر التضييق على صادرات النفط الإيراني عبر ممارسة الضغوط على مشتريه من أجل تقليل حجم المداخيل المالية يفعل العقوبات الدولية، وهو ما قاد إلى تراجع هذه المشتريات بمعدلات تجاوزت 10–20% من صادرات النفط الإيراني التي تراجعت من 2,5 مليون برميل يومياً في كانون الأول من عام 2011 إلى أقل من مليون برميل في تشرين الثاني 2013 الأمر الذي أدى إلى تراجع الإنتاج لذات الفترة من 3,5 مليون برميل يومياً ليصل إلى ٢٧ مليون برميل يومياً، وأشارت بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن العقوبات التي فرضت على إيران قد أسهمت سلبياً في تراجع مدخولاتها من مبيعات النفط والغاز الطبيعي لتصل إلى 01 بليون دولار في عام 2013 2014 بعد أن وصلت إلى 118 بليون دولار في عام 2011

وعلى أثر توقيع الاتفاق النووي بين إيران والسداسية الدولية، تم رفع العقوبات الدولية المفروضة على إيران، الأمر الذي سمح لإيران من الوصول إلى أسواق النفط الدولية بشكل أسهل، أسوة بالعراق الذي زادت قدراته في إنتاج النفط خلال هذه الفترة، حيث يبلغ الإنتاج الإيراني للنفط الخام نحو ثلاثة ملايين برميل يومياً، وذلك بحسب إحصائية منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، فيما زاد الإنتاج بمقدار 300 ألف برميل يوميا

مع انتهاء عام 2016. وهذه الزيادة في كمية النفط المتوفر عالمياً كان لها تأثير على انخفاض سعر النفط أيضاً وسرعان ما أعادت العقوبات الأمريكية التي أعيد فرضها على إيران في 05/11/ 2018 الوضع على ما كان عليه قبل عقد الاتفاق النووي في تموز 2015, لا سيما العقوبات المتعلقة بقطاع النفط والغاز، كما أوجد الانسحاب الأمريكي احتمالات جديدة قد تصل إلى إلغاء الاتفاق، في ظل حالة من الانقسام الغربي جراء تمسك دول الاتحاد الأوروبي به.

وأفرزت أزمة البرنامج النووي الإيراني التي أفضت إلى توقيع الاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية، عن أحداث مهمة كانت لها انعكاسات عديدة بعد أن فتح الاتفاق بوابة متعددة الاحتمالات في إطار علاقة إيران مع الغرب بصفة عامة، وفى استراتيجيات القوى الدولية الكبرى واقترابتها في منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، فقد أصبح لهذه الاحتمالات عدداً من الأسس والمسوغات أهمها أن الاتفاق لم يرفع العقوبات الاقتصادية التي عانتها إيران على مدى أكثر من عشر سنوات فحسب بل أسس لعملية تطبيع للعلاقات بين إيران والدول الكبرى ومن ثم فإن الإتفاق وضع حداً لعلاقة العداء وعدم الثقة بين إيران والدول العربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والتي امتدت حالة الريبة والشك في علاقتها مع إيران لأكثر من ثلاثة عقود المصري

ولم يكن خافياً على القوى الدولية الكبرى أن أنماط تداخلاتها في منطقة الشرق الأوسط التي أخذت تشهد أحداث وتحولات حادة منذ أكثر من خمس سنوات. قد تأثرت بمتغيرات النظام الدولي إزاء التوزيع المتغير للقوة العالمية والحقائق المتغيرة في العلاقات الدولية، وموازين القوى الدولية المتغيرة التي هي الأخرى شهدت مسارا تحوليا بعد الصعود الصيني والألماني، وتعافي روسيا الاتحادية في استعادة مكانتها الدولية بعد مرورها بمرحلة من الضعف، وإصرارها بالتنسيق مع الصين على ضرورة تحول النظام الدولي نحو القطبية المتعددة واستمرار تصاعد قوة اليابان. واستكمال القوة الشاملة للاتحاد الأوروبي الأمر الذي زعزع نظام الهيمنة الأحادية الذي انتعش بعد عام ١٩٩١, وإن استمر تربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش الدولة الأقوى في العالم

لقد دفع الاتفاق النووي الإدارة الأمريكية إلى اتباع استراتيجية جديدة في منطقة الشرق الأوسط برزت معالمها في الانعطافة التي قادت نحو تنظيم تحالفاتها الإقليمية وخاصة مع الدول العربية وفق أسس تم خلالها ترتيب مكانة الأقاليم الجيوستراتيجية الأمر الذي أسهم في تنامي أدوار الفاعلين الإقليميين (تركيا إيران ضمن النظام الإقليمي العربي واحتدام التوتر بينهما على مقاليد النفوذ والسيطرة والاصطدام أحياناً مع السياسة الأمريكية في المنطقة[1]

أما الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط فإنها قد ارتبطت منذ أن بدأت المفاوضات بين إيران والسداسية الدولية حول الملف النووي الإيراني، بتغليب المصالح الوطنية الاستراتيجية التي تحاول استعادة مكانتها كدولة عظمى في بنية النظام الدولي، مما شكل عصب المسعى الروسي لتعزيز نفوذه في المنطقة، فضلا عن التحسب من دعم حراك التغيير العربي خشية وصول التيارات الإسلامية إلى سدة الحكم في ظل قلق متزايد من انتقال ذلك الحراك إلى ساحات دول آسيا الوسطى ولا سيما الحليفة منها، والتي تتميز بالوزن الديموغرافي والاقتصادي المعتبر للمسلمين إلى جانب النظر إلى بعض الدول العربية كمناطق نفوذ لها مما يجعلها متمسكة بحمايتها . وصد أي تغيير قد يهدد نفوذها في ضوء مساعي الدول العربية لاختراقها والهيمنة عليها

وقد فسر الباحثون التدخل العسكري الروسي في سوريا ضمن سياسة التغير الاستراتيجي المتبع في تحصين القاعدة العسكرية الروسية

في ميناء طرطوس والقاعدة الجوية الروسية في حميميم، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة عسكرية روسية واسعة النطاق بالقرب من اللاذقية، وهو الأمر الذي يعني أن الاستراتيجية الروسية في المنطقة باتت تستهدف الحفاظ على الحد الأدنى من المناطق التي يسيطر عليها نظام الرئيس السوري بشار الأسد الحليف الرئيس في منطقة الشرق الأوسط، بما يؤمن لروسيا منفذا دائما على البحر المتوسط في محاولة للتغلب على التطويق الجغرافي الذي تتعرض له روسيا من جانب حلف شمال الأطلسي، خاصة أن أغلب القواعد

[1] الإتفاق النووي الإيراني وانعكاساته الإقليمية والدولية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، مجلة علمية محكمة متخصصة، تصدر عن جامعة عمان الأهلية، العد01، المجلد،32، 2020 ص:37

الروسية تطل على بحر قزوين والبحر الأسود، باستثناء الدعم اللوجستي للقوات البحرية الروسية في فيتنام

تحقيق مكاسب جيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط

وفر الاتفاق النووي مناخاً جديداً في منطقة الشرق الأوسط يمكن وصفه بأنه نوع من عدم الاستقرار تحت السيطرة Sort of controlled instability ، أو ما يعرف بالحروب الصغيرة ,Mini wars وقد قدم هذا المناخ مكاسب جديدة للولايات المتحدة الأمريكية جراء تنامي الطلب الهائل على صفقات السلاح الأمريكي من دول المنطقة وعلى الأخص دول الخليج العربي التي لم تكتف بطلب السلاح بل طالبت بعقد اتفاقيات أمنية من أجل توفير حالة من الاطمئنان لشعوبها، وضمان أمنها في مواجهة إيران. كما حققت الولايات المتحدة الأمريكية مكاسب أخرى نجمت من قرارها بتجنب دخول الحرب مع إيران من خلال التفاوض، الأمر الذي يقابله تسريع مبيعات السلاح لأعداء إيران، أي إيجاد معادلة متناقضة لكنها متوازنة عبر تحقيق المصالح الأمريكية في علاقاتها مع طرفي تلك المعادلة المتناقضة التي يقف أحدهما ضد الآخر، وهما كل من إيران ودول الخليج العربي

خلاصة الأمر أن الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية أوجد تداعيات دولية كانت واضحة المعالم في السلوك الدولي تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني التي استمرت ما يقارب عقدا ونصفا، تباينت خلالها اهتمامات الإدارات الأمريكية وارتباطاتها بمنطقة الشرق الأوسط، فقد سعت إدارة الرئيس باراك أوباما للتقليل من تلك الاهتمامات والارتباطات, وهذا يقابله تبني مواقف أكثر تركيزاً وعداء تجاه الصعود الصيني، فيما أعادت الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات على إيران في مسعى منها لتقويض الدور الإيراني المتنامي إقليمياً بشكل مضطرد، كما أصبحت العودة الروسية للمنطقة تحت حجج ومبررات التصدي للإرهاب كعنوان جاهز، خاصة بعد سيطرة ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية على أجزاء كبيرة من أراضي العراق وسوريا[1].

[1] الإتفاق النووي الإيراني وانعكاساته الإقليمية والدولية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، مجلة علمية محكمة متخصصة، تصدر عن جامعة عمان الأهلية، العد01، المجلد،32، 2020 ص:38

ملخص الفصل:

يتناول هذا الفصل تأثيرات التسلح الإيراني على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، مركّزًا على الدور الإيراني المتنامي في المنطقة وانعكاسات هذا التسلح على الأمن الدولي. تلعب إيران دوراً محورياً في الشرق الأوسط، حيث تسعى لتعزيز نفوذها الإقليمي عبر زيادة قدراتها العسكرية وتطوير برنامجها النووي، مما يعقد التوازنات السياسية والأمنية. يشكل برنامج التسلح الإيراني والطموحات النووية المثيرة للجدل تحدياً كبيراً لدول المنطقة التي تعتبره تهديداً لأمنها القومي. على الصعيد الدولي، تثير هذه التطورات مخاوف من اندلاع صراعات أوسع نطاقاً، وتؤدي إلى تصاعد التوترات بين القوى المعنية بالاستقرار في الشرق الأوسط. يدرس الفصل انعكاسات التسلح الإيراني على الأوضاع الداخلية في إيران، وعلى علاقاتها الإقليمية، والدور الإيراني في الشرق الأوسط، وازدواجية مواقفها، وكذلك تأثيرات التسلح على علاقاتها الدولية، مع التركيز على الاتفاق النووي والتهديدات النووية الإيرانية، مما يعكس التأثيرات المعقدة والمترابطة للتسلح الإيراني على الاستقرار الإقليمي والدولي.

خاتمة

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، نخلص إلى أن سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط وتحديدا في إيران التي تعتمد عسكريا على قواتها (البرية والبحرية والجوية) ويلعب الحرس الثوري دورا محوريا في تنفيذ استراتيات التسلح حي ثيمتلك نفوذا كبيرا على السياسية الأمنية والدفاعية الايرانية ويعكس البرنامج النووي التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في الشرق الأوسط مما يزيد من مخاوف اندلاع سباق تسلح نووي في المنطقة وعلى الصعيد الدولي تثير هذه التطورات مخاوف من اندلاع صراعات أوسع نطاقا. وقد أظهرت دراستنا أن دوافع إيران لتعزيز ترسانتها العسكرية ترتبط برغبتها في حماية أمنها القومي وتحقيق توازن استراتيجي مع القوى الإقليمية والدولية الأخرى. إلا أن هذه السياسات تؤدي إلى تصاعد التوترات وزيادة احتمالات النزاعات المسلحة في المنطقة .

من خلال تطبيق مقاربة مركبات الأمن الإقليمي لباري بوزان والنظرية الواقعية في العلاقات الدولية، تمكنا من تقديم فهم شامل للعوامل المؤثرة على الأمن في الشرق الأوسط. حددت الدراسة التهديدات الأمنية المشتركة، والبنية التحتية للأمن، والمعاملات الأمنية، وهوية الفاعلين الرئيسيين، والأفكار والأعراف، والمجتمعات، والعلاقات الاقتصادية، وتأثير البيئة على الأمن الإقليمي.

تناولت الدراسة أيضًا دور الفاعلين الإقليميين والدوليين في تعزيز الأمن في المنطقة، والعوامل التي تساهم في عدم الاستقرار الإقليمي. من خلال فهم هذه العوامل، يمكن وضع استراتيجيات فعّالة للحد من التسلح وتعزيز التعاون الإقليمي والدبلوماسية .

نأمل أن نكون قد وفقنا في تقديم رؤية واضحة للتحديات الأمنية في الشرق الأوسط التي تعاني من تقلبات وصراعات مستمرة. ولذلك وجب تعزيز الحوار والتعاون بين الدول للتقليل من التوترات والمساهمة في بناء سلام مستدام.

قائمة المصادر والمراجع

References

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

1. أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، القاهرية: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، سبتمبر (2005).

2. أحمد عبد الحكيم، خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين، المستقبل العربي، ع 271، سبتمبر 2001.

3. أكرم ديري وآخرون، الموسوعة العسكرية، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1990.

4. برونو تيرتري، السلاح النووي بين الردع والخطر، ترجمة عبد الهادي الإدريسي، ط1، أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2011.

5. بيورن هاغلين، إليزابيث سكونز، القطاع العسكري في محيط متغير، في كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدوليين – الكتاب السنوي 2003، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

6. حسن راضي، الحرس الثوري الإيراني والهيمنة الاقتصادية الأهداف والدوافع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بدون سنة نشر.

7. حسن راضي، مرجع سبق ذكره.

8. خليل حسين، العلاقات الدولية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.

9. سنية الحسيني، طبيعة الدور الإيراني، مركز الخليج للأبحاث، العدد 85.

10. عبد الرزاق الفارسي، السلاح والخبز الإنفاق العسكري في الوطن العربي 1970–1990، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

11. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، جزء 3، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983.

12. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، جزء 3، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983.

13. علاء سالم، السوق الدولية لتجارة السلاح: دراسة في نفقات التسلح التقليدي من 1950 إلى 1991، السياسة الدولية، العدد 121، 1995.

14. عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

15. غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ط1، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004.

16. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998.

17. محمد نبيل فهمي، رؤية لمستقبل الأمن والأسلحة الكيماوية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 102 أكتوبر (1990).

18. ممدوح عطية وعبد الفتاح بدوي، السلام الشامل أو الدمار الشامل: نزع أسلحة الدمار الشامل، باريس: دار الصلاح للدراسات الإستراتيجية والإنتاج الإعلامي، أكتوبر 1991،

19. منذر أحمد المطلك، تجارة السلاح مع العالم الثالث، مجلة قضايا عربية، بيروت، العدد 4، 1980.

20. ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985.

21. عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013.

22. عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013.

المراجع الأجنبية:

23. Cordesman A. H., The Iranian Sea-Air-Missile Threat to Gulf Shipping, 2015.

24. Defence Intelligence Agency, 2019.

المراجع الإلكترونية:

25. قاموس ومعجم المعاني متعدد اللغات والمجالات - قاموس عربي عربي، https://www.almaany.com/.

26. مريم مخلوف، النظام الإقليمي في العلاقات الدولية، الموسوعة السياسية، مقال على الصفحة الإلكترونية، https://political-encyclopedia.org، د.ت، تاريخ التصفح 20-05-2024، ساعة التصفح 15m15h.

27. صباح بالة، مركب الأمن الإقليمي، الموسوعة السياسية، مقال على الصفحة الإلكترونية، https://political-encyclopedia.org، د.ت، تاريخ التصفح 20-05-2024، ساعة التصفح 18m35h.

28. https://www.bbc.com/arabic، تم الاطلاع عليه 2024/05/20 على الساعة: 13:47.

29. سنية الحسيني، طبيعة الدور الإيراني، مركز الخليج للأبحاث، العدد 85، https://www.europarabct.com/، تم الاطلاع عليه يوم 2024/05/20 على الساعة 16:05.

المجلات:

30. منذر أحمد المطلك، تجارة السلاح مع العالم الثالث، مجلة قضايا عربية، بيروت، العدد 4، 1980.

31. الإتفاق النووي الإيراني وانعكاساته الإقليمية والدولية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، مجلة علمية محكمة متخصصة، تصدر عن جامعة عمان الأهلية، العد01، المجلد،32،

الفهرس:

إهداء.....3
الملخص: 5
مقدمة 6
الفصل الأول:الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة 15
تمهيد..... 16
المبحث الأول: مفهوم سباق التسلح..... 17
المطلب الأول: تعريف سباق التسلح 17
المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بسباق التسلح..... 19
المبحث الثاني: مفهوم الامن الاقليمي..... 24
المطلب الاول: تعريف الامن الاقليمي 24
المطلب الثاني: المقاربات النظرية للأمن الاقليمي 27
المبحث الثالث: طبيعة سباق التسلح في الشرق الأوسط 28
المطلب الأول: ملامح سباق التسلح في الشرق الأوسط..... 28
المطلب الثاني: التسلح في الشرق الاوسط: 30
خلاصة الفصل: 38
الفصل الثاني برنامج التسلح الإيراني..... 39
المبحث الأول: القوات الإيرانية والدفاع الجوي عن الإقليم 38
المطلب الأول: القوات الجوية الإيرانية: 38
المطلب الثاني: القوات البحرية: 39
المطلب الثالث: القوات البرية الايرانية: 39
المبحث الثاني: الحرس الثوري الإيراني 40

المطلب الاول: نشأة وتأسيس الحرس الثوري الإيراني 41
المطلب الثاني: العمل الإقتصادي للحرس الثوري..... 43
المبحث الثالث: البرنامج النووي الإيراني 45
المطلب الأول: تطور البرنامج النووي الإيراني..... 45
المطلب الثاني: دوافع إيران لإمتلاك السلاح النووي:..... 47
ملخص الفصل: 50
الفصل الثالث:انعكاسات التسلح الإيراني 38
المبحث الأول: انعكاسات التسلح الإيراني على إيران: 52
المطلب الأول: انعكاسات التسلح النووي على إيران داخليا: 52
المطلب الثاني: انعكاسات التسلح الايراني على إيران إقليميا 56
المبحث الثاني: انعكاسات التسلح الإيراني على الشرق الأوسط..... 58
المطلب الأول: الدور الإيراني في الشرق الأوسط..... 58
المطلب الثاني: الموقف الإيراني في الشرق الأوسط: 60
المبحث الثالث: انعكاسات التسلح الإيراني على علاقاتها الدولية..... 65
المطلب الأول: الاتفاق النووي ومبرراته..... 65
المطلب الثاني: التداعيات الدولية الناجمة عن الاتفاق النووي..... 72
ملخص الفصل: 78
خاتمة 52
قائمة المصادر والمراجع 78
الفهرس:..... 84